

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية - أدرار -



جامعة أحمد دراية. أدرار. الجزائر



جامعة أحمد دراية. أدرار. الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

عصرنة النظام الضريبي ودوره في زيادة  
الإيرادات المحلية

دراسة حالة مديرية الضرائب- ولاية تيميمون-

تحت إشراف الأستاذ:

❖ د. حدادي عبد الغني

من اعداد الطالبتين:

✚ كسراوي فتيحة

✚ باقرو لطيفة

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	بوكار عبد العزيز
مقررا ومشرفا	أستاذ محاضر "أ"	حدادي عبد الغني
مناقشا	أستاذ التعليم العالي	فودو محمد

الموسم الجامعي: 2022/2021



## شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): ..... سيد عبد القوي .....  
المشرف مذكرة الماجستير الموسومة بـ : ..... عصرنة النظام الضريبي و دورها على .....  
تطوير بيئة الاستثمار المحلية ..... حالة دراسة الضريبة المراد تحت عنوان .....  
من إنجاز الطالب(ة): ..... كيسر اوجاد .....  
و الطالب(ة): ..... باجنور بسطيفة .....  
كلية : ..... العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .....  
القسم : ..... العلوم التجارية .....  
التخصص : ..... حالية المؤسسة .....  
تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين  
النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.  
وإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والايكترونية (PDF).

= امضاء المشرف:

ادرار في : ..... 15 JUN 2022 .....

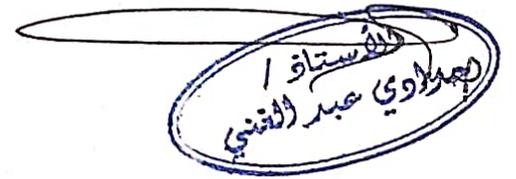
مساعد رئيس القسم:



د. قويدري عبد الرحمان

مساعد رئيس قسم العلوم التجارية

مكلف بما بعد التخرج والإرجاع العلمي



## شكر و عرفان

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك  
على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى منها توفيقك إيانا لإنجاز هذا العمل  
المتواضع. من باب العرفان بالفضل ان نتقدم بجزيل الشكر والامتنان  
للأستاذ الدكتور حدادي عبد الغني لقبوله الاشراف على هذه الدراسة  
رغم انشغالاته الكثيرة وعلى ما قدمه لنا من توجيهات قيمة على مستوى  
المنهجية وعلى مستوى المضمون العلمي.

كما نتقدم بالشكر الى كل مسؤولي واطارات عمال مديرية الضرائب لولاية  
تيميمون، وبصفة خاصة قاشوش بوعمامة، أبا يحيى عبد القادر، وناسة محمد،  
تومي إبراهيم، الرحمانى عبد المالك، عبد الواحد سارة، الذين افادونا بكل  
المعلومات القيمة جزاهم الله كل خير.

كما لا يفوتنا من هذا المقام ان نتقدم بخالص الشكر والتقدير  
لكل من اسهم برايه وشجعنا ولول بكلمة طيبة  
وقدم لنا يد العون من قريب او بعيد.



## اهداء

اهدي عملي هذا الى من اوصاني بهما ربي برا واحسانا.

الى المرأة التي جعل الجنة تحت اقدامها الى التي تصعب الكلمات والعبارات على وصفها الى التي انجبتني وارتنني نور الحياة، الى من تعلمت على يدها حب الحياة والعطف والحنان الى "امي الغالية حفظها الله ورعاها".

الى الذي تعب من اجل راحتني وشفقي من اجل سعادتي وشباب من اجل شبابي، الى من اعتز به ولا عز لي بدونه، الى من كان لي سندا في هذه الحياة ولم يبخل عليا بالنفس والنفيس، الى الذي أكرمني بحمل اسمه الى "ابي الغالي رحمة الله عليه".

الى من اخذوا بيدي، ورسموا الامل على كل خطوة مشيتها،

الى "اختي الوحيدة والغالية" الى " اخواني الأعزاء".

الى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والمررة سررت، الى من كانوا معي على طريق النجاح والخير " صديقاتي واصدقائي كلاً باسمه".

الى اقرب الناس الى قلبي من قريب او بعيد، الى كل من

وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلبي.





## إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها والتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت  
درب حياتي بحبها إلى التي هي أحق الناس بصحبتني

"أمي الغالية" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الشخص الذي أنظر إليه فيطمئن قلبي

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات

الزمان وتحمل عبئ الحياة "أبي العزيز" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من هم أقرب إلي من روعي إلى من آثروني على أنفسهم إلى سندي وقوتي

وملاذي بعد الله "أخي الوحيد والعزيز" إلى "إخوتي الغاليات حفظهم الله"

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم إلى من جعلهم الله إخوتي

بالله صديقاتي واصدقائي الأعزاء.

إلى اقرب الناس إلى قلبي من قريب أو بعيد، إلى كل من وسعهم قلبي

ولم يكتبهم قلبي.



باقرو لطيفة

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية خاصة بعد عصرنة النظام الضريبي، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي حيث قمنا بدراسة الموضوع على مديرية الضرائب بولاية تيميمون، لمعرفة الاصلاحات التي قامت بها المديرية لمواكبة اصلاحات السلطات الوصية، ولقد كانت اهم نتائج الدراسة تتجلى في تبسيط قانون الضرائب حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون ومن ثم احترامه، الجباية المحلية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال الضرائب والرسوم الموجهة لصالح الجماعات المحلية. ومنه رغم المجهودات التي انتجتها الجزائر في سبيل اصلاح وتطوير الادارة الضريبية لا زالت غير قادرة على مواجهة تحديات الراهنة المتمثلة في التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، عصرنة النظام الضريبي، مديرية الضرائب تيميمون، الاصلاحات الضريبية، التهرب الضريبي.

## summary:

This study aims to know the extent of the contribution of local collection to the financing of local communities, especially after the modernization of the tax system, relying on the descriptive approach in the theoretical aspect and the case-study approach in the practical aspect. The guardian authorities, and the most important results of the study are reflected in the simplification of the tax law so that it is easier for the taxpayer to understand that law and then respect it. Hence, despite the efforts made by Algeria to reform and develop the tax administration, it is still unable to meet the current challenges of tax evasion.

Keywords: local collection, modernization of the tax system, tax administration Timimoun, tax reforms, tax evasion.

# فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات	
	الشكر	
	الاهداء	
	الملخص	
	فهرس المحتويات	
	قائمة الاشكال والجداول	
أ، ب، ت، ث	مقدمة	
<b>الفصل الأول الادبيات النظرية لعصرنة النظام الضريبي والايرادات المحلية</b>		
6	تمهيد	
7	ماهية عصرنة النظام الضريبي	المبحث الأول
7	ماهية النظام الضريبي	المطلب الأول
10	الإصلاح الضريبي في الجزائر	المطلب الثاني
16	عصرنة الإصلاحات الضريبية في الجزائر	المطلب الثالث
24	أهمية زيادة الإيرادات المحلية	المبحث الثاني
24	إيرادات الجماعات المحلية	المطلب الأول
29	تفعيل إيرادات الجماعات المحلية	المطلب الثاني
31	فعالية تسبير نفقات الجماعات المحلية	المطلب الثالث
34	أهمية عصرنة النظام الضريبي في زيادة الإيرادات المحلية	المبحث الثالث
34	اليات تفعيل الجباية المحلية	المطلب الأول
37	عوائق تحصيل موارد الجماعات المحلية	المطلب الثاني
39	رؤية لتحسين الجباية المحلية في الجزائر	المطلب الثالث
42	خلاصة	
<b>الفصل الثاني الدراسات السابقة</b>		
44	تمهيد	
45	الدراسات السابقة للنظام الضريبي	المبحث الأول
45	دراسات عربية جزائرية	المطلب الأول
46	دراسة عربية غير جزائرية	المطلب الثاني

46	دراسات اجنبية	المطلب الثالث
48	الدراسات السابقة للإيرادات المحلية	المبحث الثاني
48	دراسات عربية جزائرية	المطلب الأول
49	دراسة عربية غير جزائرية	المطلب الثاني
49	دراسات اجنبية	المطلب الثالث
51	مناقشة الدراسات السابقة	المبحث الثالث
51	أوجه التشابه	المطلب الأول
51	أوجه الاختلاف	المطلب الثاني
51	المناقشة	المطلب الثالث
53		خلاصة
<b>الفصل الثالث دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تيميمون</b>		
55		تمهيد
56	تقديم عام لمديرية الضرائب ولاية تيميمون	المبحث الأول
56	تقديم عام لمديرية الضرائب ولاية ادرار	المطلب الأول
60	لمحة حول مفتشية الضرائب ولاية تيميمون	المطلب الثاني
65	نبذة تاريخية عن قبضة الضرائب ولاية تيميمون	المطلب الثالث
69	مساهمة تطور النظام الضريبي في زيادة الإيرادات المحلية بتيميمون	المبحث الثاني
69	عصرنة الإدارة الجبائية	المطلب الأول
71	اهم الضرائب المحصلة لقبضة الضرائب ولاية تيميمون	المطلب الثاني
72	الإيرادات الضريبية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية ولاية تيميمون	المطلب الثالث
75		خلاصة
ج، ح، م		خاتمة
<b>قائمة المصادر والمراجع</b>		
<b>الملاحق</b>		

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
17	متطلبات الرقمنة	01
20	منحنى بياني يبين تطور مرجعية نوعية الخدمة بالهيكل الجديدة لإدارة الضريبية	02
57	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ادرار	03
63	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب تيميمون	04
66	الهيكل التنظيمي لقباطة الضرائب تيميمون	05
72	أعمدة بيانية تمثل يمثل التحصيل العام للضرائب من 2018 الى 2021.	06
73	يمثل أعمدة بيانية الإيرادات الجبائية لفائدة حساب الجماعات المحلية لسنة 2020 – 2021	07

# قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	احصائيات حول مرجعية نوعية الخدمة المطبقة بالهيكل الجديدة للإدارة الضريبية	20
02	توزيع الرسم على النشاط المهني	25
03	توزيع معدل الرسم على النشاط المهني بعد الارتفاع	26
04	توزيع معدل الرسم على النشاط المهني بعد الانخفاض	26
05	الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية للفترة 2009-2012	31
06	التحصيل العام للضرائب من 2018 إلى 2021.	71
07	الإيرادات الجبائية لفائدة حساب الجماعات المحلية لسنة 2020-2021.	73

# قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الهيكل التنظيمي للمركز الجواربي للضرائب تيميمون

## مقدمة:

امام تزايد المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة وتزايد متطلبات وتعدد حاجيات السكان وتزايد النمو الديموغرافي والتوسع الاقليمي اصبحت الدولة غير قادرة على تقديم الخدمات وتحقيق الحاجات ومتطلبات مجتمعا.

وفي اطار الاصلاحات العميقة التي تسعى الجزائر لتطبيقها نجد من اهمها عصرنة الادارة الجبائية لذا قامت الحكومة الجزائرية في تبني فكرة اعادة تنظيم بناءها الاداري والقيام باصلاح شامل للنظام الجبائي. والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى للوصول الى التنمية المحلية، باعتبارها من اهم المواضيع المطروحة للنقاش ومحور الدراسات العلمية والمالية في الونة الاخيرة نظرا لما لها من انعكاسات جد مؤثرة على التنمية الوطنية.

ولتجسيد هذه التنمية اعتمدت الجزائر على الجباية المحلية باعتبارها كاهم مورد من موارد الجماعات المحلية (البلدية- الولاية) كان على الدولة مواصلة سلسلة الاصلاحات الرامية للنهوض بها واعادة الاعتبار لها، لما لها من دور في زيادة الايرادات المحلية والقضاء على الازمة المالية المحلية. وفي ظل هذا الطرح ولمزيد من الاثراء والبحث في واقع وافاق عصرنة النظام الجبائي الجزائري عقب الاصلاحات عالجنا موضوعنا بمديرية الضرائب بتيميمون لمعرفة اهم الاصلاحات التي ساهمت في زيادة الايرادات المحلية لولاية تيميمون. كل هذا دفع بنا الى طرح الاشكالية التالية:

## الاشكالية الرئيسية:

- الى أي مدى يمكن ان تساهم عصرنة النظام الضريبي في زيادة الايرادات المحلية؟

الاشكاليات الفرعية: للاجابة عن الاشكالية الرئيسية نتفرع الى تصور اسئلة واشكاليات فرعية تتمثل في:

- ما هي ابرز الاصلاحات التي عرفها النظام الضريبي لعصرنته؟
- فيما تتمثل الموارد الجباية للجماعات المحلية؟
- ما أهمية الجباية المحلية بتيميمون في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالولاية؟

## الفرضيات:

وللاجابة عن هذه الاشكالية والاسئلة الفرعية اقترحنا الفرضيات التالية:

- تسعى الدولة جاهدة للوصول الى نظام ضريبي فعال يستطيع تغطية الحاجيات المتزايدة؛

- تعتبر الاصلاحات الجديدة لنظام الضريبي الجزائري سوى حلقة جديدة من الاصلاحات الضرورية المنتهجة حسب الاوضاع المالية للدولة؛

- تعتبر الضرائب والرسوم الجبائية موردا اوليا لتمويل ميزانية ولاية تيميمون؛

- الايرادات الجبائية المحلية تزداد من فترة لآخرى.

مبررات اختيار الموضوع: تتمثل اهم الاسباب التي جعلتها نختار الموضوع والبحث البحث في ما يلي:

أ. الاسباب الذاتية:

\* الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.

\* محاولة تزويد القراء ببعض المعارف والمبادئ العلمية في الموضوع.

\* المساهمة في نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين.

ب. الاسباب الموضوعية:

\* ابراز دور واهمية الضرائب كايراد من الايرادات المحلية.

\* ابراز مدى تاثير النظام الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على الالتزام بالواجبات الضريبية تجاه الدولة وهيئاتها المحلية.

- محاولة ابراز اهمية الموارد المالية المحلية الجبائية في احداث معدلات من التنمية المحلية.

- محاولة ابراز دور النظام الضريبي في زيادة الحصيلة الضريبية.

الاهمية: تتضمن اهمية البحث في ما يلي:

تكمن اهمية البحث في دراسة التغيرات الخاصلة في النظام الضريبي الجزائري نظرا لما يلعبه من دور

في تحسين وزيادة ايرادات ميزانية الدولة وضرورة تحسين المردودية المالية للجماعات لذلك تسعى

الولاية الى توسيع شبكة التمويل الذاتي خاصة الموارد الجبائية تماشيا مع الاصلاحات والتعديلات التي

تطرا على النظام الضريبي قصد تلبية حاجات المواطنين المحليين والنهوض بالتنمية المحلية.

حدود الدراسة:

**الحدود الزمانية:** اقتصرت دراستنا في الفترة 2018-2021 على دراسة فعالية النظام الضريبي في الجزائر والتطرق الى إيرادات الجماعات المحلية بصفتها من اهم الهيئات التي ترتبط بالنظام الضريبي أما **الحدود المكانية:** فقد قمنا بدراسة موضوعنا بدراسة ميدانية بمديرية الضرائب بتيميمون.

#### المنهج المعتمد:

ان الموضوع الذي اخترناه دور عصرنه النظام الضريبي في زيادة الايرادات المحلية قادنا الى اتباع المنهج الوصفي حيث انتقلنا من الكل الى الجزء والاسلوب الذي استعملناه هو الوصف والتحليل. تضمن اسلوب الوصف مفهوم النظام الضريبي واهم الاهداف والاصلاحات الجبائية له، ومفهوم إيرادات الجماعات المحلية ومصادر تمويلها.

اما اسلوب دراسة حالة لإسقاط الجانب النظري على مديرية الضرائب تيميمون فكان بدراسة فعالية النظام الضريبي على زيادة الايرادات المحلية.

#### صعوبات الدراسة:

كون ان اعداد اي بحث لا يخلو من الصعوبات فكان امرا طبيعيا ان تواجهنا بعضا منها:

- شمولية الموضوع الذي نحن بصدد معالجته واتساع مضمونه مما صعب علينا حصره والتطرق الى كل جوانبه مقارنة بعدد الصفحات المحدد.
- صعوبة الحصول على المعلومات خاصة مع عدم استكمال اجراءات عصرنه الضرائب بتميمون
- صعوبة الحصول على البيانات والاحصائيات الضرورية التي تثري الموضوع.
- عدم استقلالية ادارة الضرائب وتبعيتها للولاية الأم أدرار

#### تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول يتضمن كل من الفصل الاول والثاني الى ثلاث مباحث وكل مبحث يتضمن ثلاث مطالب.

الفصل الاول يتعلق بالادبيات النظرية لعصرنه النظام الضريبي ودورها في زيادة الايرادات المحلية حيث قسم الى ثلاث مباحث، المبحث الاول يتعلق بالاطار المفاهيمي لعصرنه النظام الضريبي، والمبحث الثاني تعلق باهمية زيادة إيرادات الجماعات المحلية، اما المبحث الثالث يتعلق بدور العصرنه للنظام الضريبي في زيادة الايرادات المحلية.

اما الفصل الثاني قمنا بتقديم بعض الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع وقسم على ثلاث مباحث، المبحث الاول تعلق بدراسات سابقة حول المتغير المستقل والمبحث الثاني تعلق بدراسات حول المتغير التابع، اما المبحث الثالث تضمن مناقشة هذه الدراسات.

اما الفصل الثالث فهو دراسة ميدانية حول مديرية الضرائب تيميمون حيث قسم الى مبحثين المبحث الاول تناولنا نبذة تاريخية عن المديرية للضرائب ادرار (الام) ثم مديرية الضرائب والقباضة تيميمون، اما المبحث الثاني تناولنا اهم الضرائب المحصلة لقباضة تيميمون مع تحليل المعطيات المتحصل عليها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

عصرنة النظام

الضريبي

والإيرادات المحلية

**تمهيد:**

عاشت الجزائر أوضاعا اقتصادية اقتضت الرشادة على كل المستويات بما فيها الجماعات المحلية، إذ أصبحت امام مسؤولية هذه الجماعات التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والتوجه نحو الاستثمارات حيث تسعى لتحقيق تنمية محلية لتصل في نهاية المطاف الى تنمية شاملة. وباعتبار ان الجباية المحلية اهم وسيلة تستعملها الدولة في الوفاء بالتزاماتها نحو هذه الأقاليم، ولكنها لازالت تعتبر من المواضيع التي تعرف الكثير من النقاش والتحليل في اطار البحث عن أساليب تجعل الجماعات المحلية تتميز بالقدرات الكافية التي تسمح لها بممارسة اعمالها، وشهدت هذه الأخيرة عدة إصلاحات غير ان هذه الإصلاحات فشلت في الكثير من ابعادها مما جعل النظام الجبائي يعاني العديد من نقاط الضعف الداخلية والخارجية مما استدعى الدولة الى العمل على تحسينه وتحديث وعصرنة الإدارة الجبائية لتحقيق الالتزام الجبائي للمكلف بالضريبة قصد الرفع من مستوى التمويل المحلي.

لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل لاهم المفاهيم الأساسية التي تخص عصرنة النظام الضريبي وزيادة الإيرادات المحلية .

## المبحث الأول: ماهية عصرنة النظام الضريبي

### المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي

#### الفرع الأول: مفهوم ومكونات النظام الضريبي

##### أولاً: مفهوم النظام الضريبي:

ان للنظام الضريبي في معظم الكتب عدة تعاريف، وبصفة عامة يمكن أن نعرف النظام الضريبي وفقاً للمآتي:

أنه مجموعة من التدابير الضريبية ملزمة التحصيل من قبل الدولة يساعد بها أفراد المجتمع بشكل ضروري لممارسة الدولة صلاحيتها وسلطاتها<sup>1</sup>.

كما يرى البعض أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهومين، مفهوم ضيق ومفهوم واسع.

- النظام الضريبي وفقاً للمفهوم الواسع:

"يعرف النظام الضريبي وفقاً للمفهوم الواسع على النحو التالي: "هو مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها وتفاعلها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والتي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع مختلف".<sup>2</sup>

- المفهوم الضريبي وفقاً للمفهوم الضيق:

"يعرف النظام الضريبي وفقاً للمفهوم الضيق على النحو التالي: "هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل"<sup>3</sup>.

وعليه يمكننا تعريف النظام الضريبي على أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تتلائم مع الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع حيث تشكل هيكل ضريبي متكامل يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين من أجل تحقيق أهداف مسطرة للمجتمع.

##### ثانياً: مكونات النظام الضريبي:

<sup>1</sup> رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014 ص 5.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية، مدخل تحليلي تطبيقي، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الأشاعرة الفنية، ص 13.

<sup>3</sup> يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 19.

يتكون النظام الضريبي من ثلاثة مكونات أساسية تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- أهداف محددة مشتقة من أهداف السياسة الضريبية السائدة .
- مجموعة الصور الفنية المتكاملة للضريبة التي تمثل وسائل تحقيق الأهداف المحددة .
- مجموعة التشريعات و القوانين الضريبية و اللوائح التنفيذية التي تمثل في مجموعها طريقةً محددةً يعمل من خلالها النظام الضريبي و أجهزته المختلفة .

### الفرع الثاني: أركان ومحاور النظام الضريبي

#### أولاً: أركان النظام الضريبي

إن النظام الضريبي لمفهومه الواسع يقوم ويرتكز على ركنين أساسيين هما: الهدف والوسيلة.

الهدف: يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تعبر في النهاية عن أهداف السياسة الضريبية، أهداف هذه الأخيرة تساهم في نهاية الأمر تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة التي تحددها فلسفتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويعكس ما قد يطرأ على هذه الأهداف من تغيرات. إن أهداف النظام الضريبي تنتشعب ما بين هدف مالي واقتصادي وإجتماعي وحتى سياسي، وتختلف كذلك حسب النمط الاقتصادي والسياسي الموجود في الدولة، إضافة الى ذلك أن هذه الأهداف تختلف بين الدول المتقدمة والنامية<sup>2</sup>.

الوسيلة: وهي الأداة اللازمة لتحقيق أهداف النظام الضريبي، هذه الوسيلة المستخدمة لتحقيق أهداف النظام الضريبي قوامها توفير عنصرين أساسيين هما:

\*العنصر الفني: يعتبر النظام الضريبي من الناحية الفنية عن مجموع الضرائب المختلفة التي تطبق في فترة معينة وبلد معين إذن فالضريبة هي وحدة بناء هذا النظام و الدولة في ذلك تمايز ما بين الوسائل الفنية التي تحقق لها حصيله ضريبية عالية. هذه الحصيله ينبغي أن تتصف بالثبات في المقدار من جهة والمرونة في الاستجابة للتغيرات الحاصلة من جهة أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد لعلوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير-بسكرة، 2015/2014، ص99.

<sup>2</sup> قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 2015/2014، ص23

<sup>3</sup> قاشي يوسف، المرجع السابق ص23.

\*العنصر التنظيمي: العنصر التنظيمي هو مجموعة من القوانين واللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية والتشريعات الضريبية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي والتي تمثل في مجملها طريقة معينة ومحددة يعمل من خلالها النظام الضريبي وأجهزته المختلفة<sup>1</sup>.

وحتى يتحقق هذا العنصر لابد من مراعاة جملة هذه الاعتبارات هي<sup>2</sup>:

- عدالة النظام الضريبي: بمعنى أن يتم الإبقاء على عدالة النظام الضريبي في مجموع بغض النظر عن الضرائب المكونة له.

- المرونة: والمقصود بها أن يكون النظام الضريبي بما يحتويه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة قابلاً للتغيير بما تقتضيه التطورات الحاصلة في البيئة التي ينشط فيها هذا النظام.

ثانياً: محاور النظام الضريبي:

ان تحديد هيكله أو مضمون أي نظام ضريبي لأي دولة كانت يكشف لنا حقيقة الأهداف التي تسحب الدولة إلى تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة معينة بالإضافة إلى الوسائل التي تنتهجها التقنية التنظيمية في القيام بهذا الدور لتحقيق الأهداف وتبعاً لهذا يمكننا التمييز بين ثلاثة محاور يرتكز عليها النظام الضريبي هي<sup>3</sup>:

1- محور التنظيم الفني: ويضم السياسات والترتيبات والإجراءات المقررة التي يتم إعدادها واتخاذها بصدده فرض ضريبة معينة تحققها الأهداف التي حددتها الدولة.

2- المحور التشريعي: ويضم التشريعات التي تحدد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الضريبي في المجتمع والتي تعكس طبيعة الدولة السياسية وخياراتها الاجتماعية والاقتصادية.

3- المحور التنفيذي: ويضم الأجهزة الفنية والإدارية التي تعمل على تنفيذ السياسة الضريبية عن طريق قيامها بعمليات الحصر والفحص والربط والتحصيّل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

**الفرع الثالث: أهداف النظام الضريبي:**

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشاوي، مرجع سبق ذكره، ص15

<sup>2</sup> عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2016/2015، ص19

<sup>3</sup> عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

- تعتبر النظم الضريبية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها في المجالات المختلفة (المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) وتتجلى هذه الأهداف فيما يلي<sup>1</sup>:
- الأهداف المالية: تتمثل في توفير الموارد المالية تمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها المتعددة اتجاه رعاياها.
  - الأهداف الاقتصادية: من أبرز هذه الأهداف العمل على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي توجيه قرارات أرباب العمل زيادة تنافسية للمؤسسات، تشجيع الاستثمار، تصحيح إخفاقات السوق، تحقيق الاندماج الاقتصادي.
  - الأهداف الاجتماعية: من أهم هذه الأهداف توجيه الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل والثروة، توجيه المعطيات الاجتماعية.
  - الأهداف السياسية: تستخدم الدولة النظام الضريبي كأداة لتأكيد سيادتها داخل حدودها الجغرافية، كما يعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية من خلال رفع أو تنفيذ الرسوم الجمركية.

### المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر

إن الإصلاح الضريبي يهدف إلى تحقيق الكفاءة والعدالة وتحقيق طفرة نوعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويشمل إصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي والمجتمع الضريبي من أجل تعبئة الفائض.

#### الفرع الأول: أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي

##### أولاً: أسباب الإصلاح الضريبي

لقد اتسم النظام الضريبي الجزائري إلى غاية 1991 بالظرفية، فمثلاً في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية عقب صدور قانون الثروة الزراعية سنة 1971، وتم إحياء هذه الضريبة سنة 1984. الملاحظ أيضاً الزيادة في معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50% لسنة 1986 إلى 55% سنة 1987، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليون دينار جزائري سنة 1985، إلى 21.439 مليون دينار جزائري سنة 1986 نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 26.50 دولار أمريكي سنة 1985 إلى أقل من 13.5 دولار سنة 1986.

<sup>1</sup> بورنيسة عبد النور، تعقيدات النظام الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، مجلة دراسات جيائية، المجلد 10/العدد1(2021)، ص76

وكان للأزمة البترولية لسنة 1986 انعكاسات اقتصادية واجتماعية خانقة، هذا في إطار اقتصاد عالمي يتجه نحو نظام اقتصادي محدد، وهذا ما فرض على الاقتصاد الجزائري التحول الشيء الذي يفرض عليه نظام ضريبي ملائم لكل التغيرات.<sup>1</sup>

تبين دراسة نظام ضريبي لما قبل الإصلاح ان هيكله تميز بالاتي<sup>2</sup>:

- تعقد النظام الضريبي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية و نظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية.
- عدم مرونة النظام الضريبي.
- تشوه بنية النظام الضريبي (جباية عادية - جباية بترولية).
- الغش والتهرب الضريبي فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف ان يؤدي به الى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية او جزئية.
- اختلال هيكل الإيرادات الضريبية، بهيمة الضرائب غير المباشرة فيه. ويضاف الى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاعه معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على أساس كل الاقطاعات الضريبة بمعدل 45.6%، و 46% سنة 1987 مما يعني التقل الكبير للاقطاعات الضريبية<sup>3</sup>.

### ثانيا: اهداف الإصلاح الضريبي

تتجلى اهداف الإصلاح الضريبي في ما يلي<sup>4</sup>:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب، وارتفاع معدلاتها.
- ✓ خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتسم بعدم الاستقرار.
- ✓ إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لتكون عاملة من عوامل التحكم في التضخم بالنظر الى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

<sup>1</sup> محمد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>2</sup> بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006، ص 112.

<sup>3</sup> F.M.I, La Réforme Fiscale en Algérie, Contribution à la Réflexion, Rapport de F.M.I, (1988) P.6

<sup>4</sup> محمد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- ✓ المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.
- ✓ تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر الى تواضع مستوى تاهيل الإدارة الضريبية.

### الفرع الثاني: مجالات الإصلاح الضريبي في الجزائر

ارتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية وتضمن العناصر التالية<sup>1</sup>:

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة.
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي.
- تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

#### 1/ الضريبة على الدخل الإجمالي:

جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذي المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل.

واشتمل نظام الضرائب النوعية السابق على:

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.
- الضريبة على الأرباح غير التجارية.
- الضريبة على مداخيل الديون، الودائع، والكفالات.
- الضريبة على الإيرادات الفلاحية.
- الضريبة على المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية والغير مبنية.
- الضريبة على ريع الأسهم أو حصص الشركة و الباقي ارداد المماثلة لها.
- الضريبة على المرتبات والأجور والمنح والريوع العمرية.

<sup>1</sup> محمد لطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 128-129.

فالمادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تنص على أن تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين الوارد ذكرهم في هذا القانون<sup>1</sup>.

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية<sup>2</sup>:

ضريبة سنوية: أي أنها تفرض سنويا على المداخل المحققة خلال السنة، مع استثناء الأجراء الذين يتقاضون أجرا وحيدا إذ تقتطع من مداخيلهم الشهرية حسب سلم ضريبي شهري.

ضريبة وحيدة: بحيث تفرض مرة واحدة على مجموع المداخل الصافية لأصناف الدخل، المحددة بالمادة 2 من قانون الضرائب المباشرة.

تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط.

ضريبة تصاعدية: حيث تحسب وفق جدول تصاعدي، باستثناء المداخل الخاضعة للاقتطاع من المصدر، فإنها تخضع لمعدل نسبي.

ضريبة شخصية: حيث أنها تأخذ في الحسبان الوضعية الشخصية للمكلف بدفعها.

ضريبة تصريحية: تعتمد على تصريح المكلف بالضريبة إذ يلتزم الأشخاص الخاضعين لضريبة الدخل اكتابة وارسال قبل الفاتح أفريل من كل سنة إلى مفتش الضرائب المباشرة لكان إقامتهم، تصريحا بدخلهم الإجمالي، وهذا لغرض تحديد أساس هذه الضريبة.

## 2/ الضريبة على أرباح الشركات:

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها<sup>3</sup>:

❖ تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي.

❖ تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية.

<sup>1</sup> تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة نص المادة من قانون الضرائب المباشرة.

<sup>2</sup> محمد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 129-130.

<sup>3</sup> محمد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

❖ تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد (FCS).

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية:

- ✚ ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ✚ ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.
- ✚ ضريبة سنوية: إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مغلقة.
- ✚ ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.
- ✚ ضريبة تعتمد على التصريح الإلزامي للمكلف من خلال إرسال ميزانيته الجبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من أبريل من كل سنة تلي سنة تحقيق الربح.

### 3/ الرسم على القيمة المضافة:

ان الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1991 الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة بدلا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالميزات التالية<sup>1</sup>:

- يشكل ضريبة على الإنفاق (الاستهلاك) يتحملها المستهلك النهائي.
- يعد ضريبة قيمة، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة.
- يعتبر ضريبة بسيطة، نظرا لقلّة المعدلات المستعملة.
- يمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات، لأنها تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة، أو الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي.
- يسمح بضمان عدالة ضريبية أكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات المنجزة في الوطن (محليا) ومثلتها المستوردة، لأن وعاءها لا يتكون في كل مرحلة من قيمة السلعة بكاملها، وإنما بالقيمة المضافة، أي بمقدار مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية.

<sup>1</sup> محمد لطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

### الفرع الثالث: الإصلاحات التي أجريت لتحسين وضعية الجباية المحلية

نتيجة للواقع الذي تعاني منه الجماعات المحلية والناجئ أساسا عن الاختلالات التي تمس جهاز تمويل التنمية المحلية خصوصا في ميدان الجباية المحلية، فقد حاولت الدولة تدارك هذه الوضعية حيث بادرت بجملة من الإجراءات تهدف إلى إصلاح النظام الجبائي المحلي، وتمثلت الخطوة الأولى في الإصلاحات الجبائية العديدة خلال الفترة من 1976 إلى 1991، ثم الإصلاح الجبائي لسنة 1992، ثم تبعتها إصلاحات أخرى خلال السنوات المتعاقبة، نذكر من هذه الإصلاحات ما يلي<sup>1</sup>:

- بموجب قانون المالية لسنة 2008 تم رفع معدل الرسم على النشاط المهني على نقل المحروقات إلى 3%، وتخفيض معدل الضريبة الجزافية الوحيدة من 6% إلى 5%؛
  - في سنة 2009 تم تحديد مبلغ حق تأسيس العقد من أجل ممارسة نشاط استغلال القالع والمحاجر، يدفع لفائدة الجماعات المحلية لمكان وجود استغلال المقالع والمحاجر؛
  - تعديل أقساط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة على الأملاك بموجب المادة 05 من قانون المالية لسنة 2013؛
  - نص قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على تعديلات جبائية هامة، كام الهدف منها تعزيز الموارد المالية للبلديات من خلال زيادة مبالغ بعض لضرائب والرسوم التي تعود كليا للبلديات، إلا أن نفس القانون نص على تخفيض معدل رسم هام يشكل أهم الموارد الجبائية للبلدية وهو الرسم على النشاط المهني وتمثلت هذه التعديلات في :
    - ✓ زيادة طفيفة في حصة البلدية من ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة من 40% إلى 40.25%.
    - ✓ تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني بالنسبة لنشاطات الإنتاج من 2% إلى 1%.
    - ✓ زيادة سعر الرسم على رفع القمامات المنزلية.
- كما نص قانون المالية التكميلي لـ 2015 على إجراءات لتثمين الرسم العقاري وذلك من خلال:
- ✓ توسيع قائمة المعنويين بدفع الرسم العقاري.
  - ✓ رفع القيمة الأيجارية الجبائية التي يحسب من خلالها أساس الرسم العقاري.
  - ✓ إلغاء التخفيضات الخاصة بالرسم العقاري.
  - ✓ الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية لتشمل الأراضي قيد التعمير.

<sup>1</sup> توفيق بن الشيخ، الدراجي لعفيفي، الجباية المحلية والاستقلال المالي للبلديات في الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 04 (2018)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 68-69-70.

- وبموجب قانون المالية لسنة 2017 تم تعديل معدلات الرسم على القيمة المضافة ليصبح المعدل العادي 19% بدلا من 17%، والمعدل المخفض 9% بدلا من 7%.

### المطلب الثالث: عصرنة الصلاحيات الضريبية في الجزائر

#### الفرع الأول: ماهية الرقمنة

##### أولاً: تعريف الرقمنة:

يمكن تعريف الرقمنة على أنها عملية يتم من خلالها تحويل البيانات إلى شكل رقمي، أو تتطلب هذه العملية عمل فكري وتقني لمعالجة هذه البيانات والتمكن من تخزينها وتبويبها<sup>1</sup>.

##### ثانياً: أهداف الرقمنة:

تتمثل أهداف الرقمنة في<sup>2</sup>:

-الحفظ: حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

-التخزين: أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات، فما بالك بقرص رقمي DVD إذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.

-الاقتران: من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الأنترنت سمحت الرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.

-سرعة الإسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الإسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

<sup>1</sup> مروة زحاف، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي،

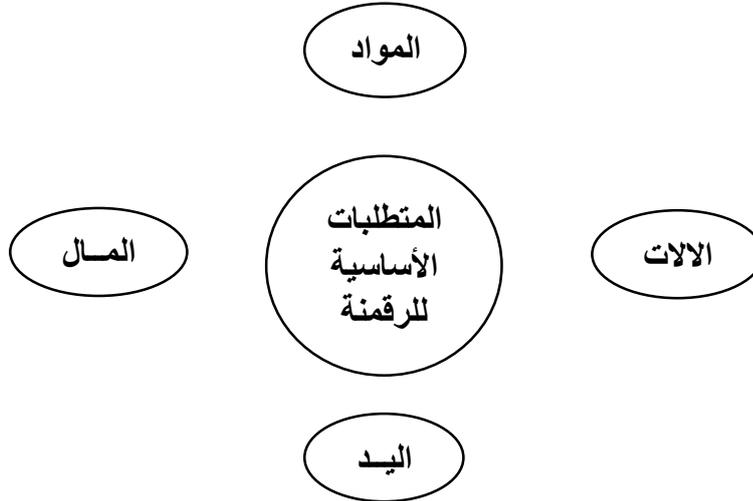
2020/2019، ص 27

<sup>2</sup> مهري سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم المكتبات، تخصص اعلام علمي وتقني، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006/2005، ص 82-83

ثالثاً: متطلبات الرقمنة

تتمثل الاحتياجات الرئيسية للرقمنة في اربع عناصر وفق الشكل التالي<sup>1</sup>:

الشكل رقم (01): متطلبات الرقمنة



المصدر (1):(Shekar, Bandi; Malikarjun, Angadi; j, shivarama; 2017)

أن الرقمنة عبارة عن عملية يتم من خلالها تحويل البيانات إلى شكل رقمي، فإن هذه العملية لا تتم إلا بحضور هذه المتطلبات الأساسية المذكورة في الشكل أعلاه.

**الفرع الثاني: اصلاح الإدارة الضريبية**

لا يقتصر الإصلاح الضريبي على الجانب التشريعي فحسب بل يتعداه إلى الجانب التنظيمي والإداري، لأن نجاح سياسة الإصلاح الضريبي تتوقف على مدى توفر إدارة ضريبية فعالة قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها،

أولاً: الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية بعد الإصلاحات:

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر خلال تلك الفترة، في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها، وقصد تحقيق هذه الغاية تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين

<sup>1</sup> مروة زحاف، مرجع سبق ذكره، ص28.

بالضريبة، حيث تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها وهي<sup>1</sup>:

1- مديرية كبريات المؤسسات (DGE): يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 ، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، حيث من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه في بداية عام 1992، وهي السنة التي ميزتها بالخصوص تأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة) و توحيد المصالح و الملفات الجبائية و كذا تبسيط و توحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم بإنشاء التصريح الجبائي ج 50 ، حيث تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006 ، بتسيير الملفات الجبائية و المراقبة و التحصيل بالنسبة لـ :

• الشركات و المؤسسات الأجنبية.

• الشركات العاملة في ميدان المحروقات .

• الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي رقم أعمالها  $\geq 100$  مليون دج.

2- مراكز الضرائب (CDI): يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

3- يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية ، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة ، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، حيث يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه، حيث قامت المديرية العامة للضرائب منذ أواخر 2011 الى غاية يومنا هذا بوضع حيز الخدمة 23 مركز للضرائب .

4- المراكز الجوارية للضرائب (CPI): مثل إطلاق المركز الجوارى للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية واجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب، و يعتبر المركز الجوارى للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب ، مخصصة حصريا

<sup>1</sup> المديرية العامة للضرائب، الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، 2014

لتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة (IFU).

يهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط و تنسيق وعصرنة الإجراءات.

### ثانيا: عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية:

تمثلت الإجراءات المتبعة من طرف السلطات لتحديث وعصرنة الإدارة الضريبية في تقوية وتحسين الوسائل البشرية وتجهيز مختلف مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي، واضفاء مؤشر لمرجعية نوعية الخدمة.

#### 1- تعزيز وتحسين الوسائل البشرية: تتمثل الإجراءات المتخذة فيما يلي<sup>1</sup>:

- رفع عدد الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات و ذلك لتحسين فعالية و كفاءة الإدارة الضريبية.
- إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين و التي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانون.
- رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان تحسين و تخصص موظفي الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي.

2- ادخال تقنية الربط عن بعد: بالنسبة لبرنامج تجهيز مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي، وقصد تحسين ظروف العمل تم إدخال الإعلام الآلي في كل المستويات، حيث عرف برنامج إدخال تقنية الربط عن بعد مرحلتين، المرحلة الأولى تمثلت في إدخال تقنية الربط عن بعد بين الإدارة ومصالحها وهو ما يعرف بالانترنت (Intranet) وهذا لتسهيل تبادل المعلومات الجبائية بين المصالح المختصة وهو ما يوفر السرعة والفعالية من حيث الحصول على المعلومة الجبائية، أما المرحلة الثانية وهي في صدد الإعداد وهي ربط الإدارة الضريبية مع الإدارات والهيئات الأخرى وهو ما يعرف بتقنية الانترنت (Internet) وهو ما يكرس أسس وقواعد الإدارة الالكترونية التي تعتمد على التبادل الالكتروني للمعلومات فهي تسمح بتوفير كافة المعلومات لتأسيس الوعاء الضريبي

<sup>1</sup> احمد وشان، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر، 2017/2016، ص92.

للمكلف بالضريبة وهذا بتبادل المعلومات مثلا مع البنوك، إدارة الجمارك والسجل التجاري، فتنقية الربط عن بعد تسعى إلى إضفاء الطابع الغير المادي للإجراءات والتعاملات الضريبية.

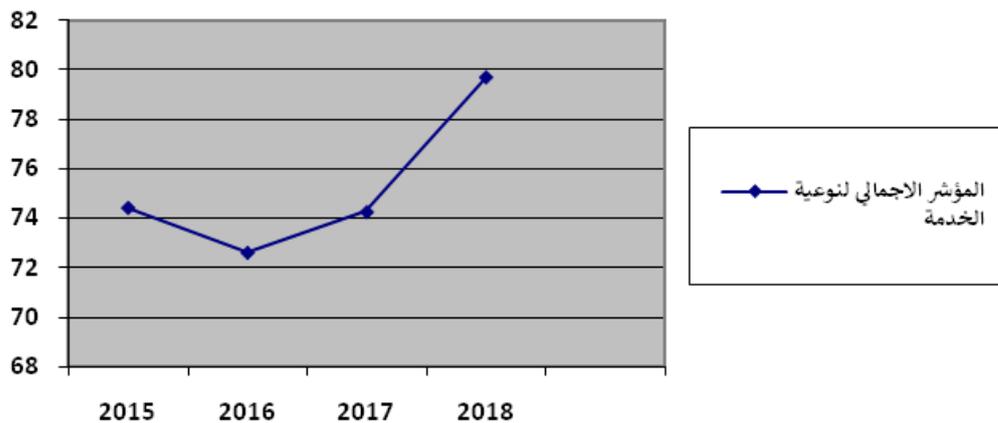
3- مرجعية نوعية الخدمة: إن مشروع مرجعية نوعية الخدمة تم إنشائه طبقا للتعليمات العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت تقدمها الهياكل القديمة، حيث يترجم إدارة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعّالة وضمن استقبال نوعي بمختلف أشكاله<sup>1</sup>.

الجدول 1: احصائيات حول مرجعية نوعية الخدمة المطبقة بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية

المؤشر	2015	2016	2017	2018
نسبة احترام ظروف الدخول	76.67%	70.53%	77.93%	91.00%
نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة	99.60%	99.90%	99.00%	97.90%
نسبة نوعية الخدمة المؤداة	73.03%	69.56%	74.17%	84.17%
نسبة احترام الأجال	63.33%	64.13%	71.00%	73.73%
الاصغاء للمكلفين بالضريبة	68.64%	71.86%	69.00%	67.20%
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة	74.43%	72.62%	74.26%	79.69%

المصدر (2): [http://mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques\\_accueil\\_site.pdf](http://mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques_accueil_site.pdf)

الشكل 2: منحني بياني يبين تطور مرجعية نوعية الخدمة بالهياكل الجديدة لإدارة الضريبة



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول 1

<sup>1</sup> محمد بودالي، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الإدارة الجبائية نموذجًا- مجلة دراسات جبائية، المجلد 05 (العدد 02)، 2016، ص 263.

نسبة المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة المطبق بالهيكل الجديدة للإدارة الضريبية هو في تحسن مستمر، فبعد التراجع الذي سجله في سنة 2016 (- 1,81) مقارنة بسنة 2015 وهذا بسبب تراجع نسبة احترام ظروف الدخول إلى المصالح الضريبية وتدني نسبة نوعية الخدمات المؤداة في بعض الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية، فهنا يسجل ارتفاعا في سنة 2017 (+ 1,64) مقارنة مع مؤشر 2016، أما في سنة 2018 فمؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة سجل تحسنا ب (+ 5,7) حيث وصل إلى نسبة 79.69% مقارنة بـ 74.26% في سنة 2017 وهذه نتيجة مشرفة مقارنة بالمجهودات المبذولة لمختلف مصالح الإدارة الضريبية من أجل تحسين نوعية الخدمة.

### الفرع الثالث: رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الالكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغييرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الالكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العصرنة، و هذا لاعتباره احد مقومات النظام الاقتصادي، و تتمثل الخدمات الالكترونية الجديدة في الإدارة الضريبية في<sup>1</sup>:

#### أولا: إنشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبية:

ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبية بتقنية الإعلام الآلي والانترنت بإحداث موقع الكتروني لإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة، حيث تهدف الإدارة الضريبية من خلال هذا الموقع الكتروني إلى نشر المعلومة الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت

#### ثانيا: رقم التعريف الجبائي الالكتروني:

أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا عن طريق الدخول إلى الموقع الالكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الالكتروني وإتباع الخطوات، كما يوفر هذا الموقع على مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي.

<sup>1</sup> رمادية عبد الله سفيان، قويدري كمال، تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر - عصرنة الإدارة الضريبية انموذجا- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص475-477.

ثالثاً: نافذة التوثيق الجبائي:

في إطار جهود إصلاح و عصرنة الإدارة الضريبية، تم مؤخراً إحداث موقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد إضفاء الشفافية والمصادقية في التعاملات.

رابعاً: اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني:

في إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية أو الورقية إلى الإدارة الإلكترونية، فبعدما اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية، نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة الممسوكة وفق نظام الإعلام الآلي حيث يعكس هذا الإجراء الإستراتيجية الجديدة وهي تكييف آليات الرقابة الجبائية مع متطلبات الإدارة الإلكترونية وهو ما تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقه عن طريق إضفاء الصبغة الغير المادية للإدارة الجبائية<sup>1</sup>.

خامساً: تطوير نظام لتحميل الوثائق و التصريحات الجبائية عن بعد:

في إطار رقمنة الخدمة العمومية تسعى الإدارة الضريبية إلى تبسيط و تخفيف الإجراءات الضريبية وتقريب الإدارة من المواطن، في هذا الإطار تم وضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الانترنت من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق والتصريحات الجبائية وحساب الضريبة واكتتاب التصريحات من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

سادساً: إنشاء بوابة للتصريح الإلكتروني (جبايتك):

في إطار رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام للتصريح عن بعد فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية، انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد جبايتك.

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى بحيث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي

<sup>1</sup> احمد و شان، مرجع سبق ذكره، ص 167

ابتداءً من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني.

أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب فان نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم و قد تم وضع 23 مركز نموذجي للتعريف بالعملية وللاطلاع على سير هذا التطبيق المعلوماتي قبل تعميمه على جميع المراكز.

سابعاً: طلب التوطين البنكي عن بعد:

أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي جبايتك أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الانترنت من خلال بوابة التصريح الإلكتروني حيث تعتبر هذه خدمة جديدة تم إضافتها مؤخراً في البوابة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رمادية عبد الله سفيان، قويدري كمال، مرجع سبق ذكره، ص478-479.

## المبحث الثاني: أهمية زيادة الإيرادات المحلية

### المطلب الأول: إيرادات الجماعات المحلية

#### الفرع الأول: تعريف إيرادات الجماعات المحلية

يقصد بإيرادات الجماعات المحلية، كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية) من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية

وتتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص أهمها الاستقلال الإداري والمالي<sup>2</sup>:

##### أولاً: الاستقلالية الإدارية:

وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر. فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقاً لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة. وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظراً لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

##### ثانياً: الاستقلالية المالية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعة المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص36.

<sup>2</sup> لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005.

الخاصة. وينص قانون البلدية في الجزائر بأن "يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية". بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي، غير أن الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية حاليا ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية، ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية.

### الفرع الثالث: مصادر إيرادات الجماعات المحلية

#### أولاً: إيرادات ذاتية (داخلية):

هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة<sup>1</sup>.

#### ❖ الضرائب والرسوم المحصلة كلياً لفائدة الجماعات المحلية:

1/ الرسم على النشاط المهني: ويشمل هذا الرسم الذين يعتمدون في نشاطاتهم على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الممارسون لنشاط تخضع عائداته للضريبة على الدخل الاجمالي فئة الارباح الصناعية والتجارية والضريبة على ارباح الشركات، ويستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات الاجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذي يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر، ويحصل على الرسم على النشاط المهني وفقا لمعدل 02%<sup>2</sup>.

الجدول (2) يمثل توزيع الرسم على النشاط المهني

المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	الرسم على النشاط المهني
2%	0.11%	1.30%	0.59%	المعدل العام

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017

<sup>1</sup> خنصري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص34

<sup>2</sup> بغدادي خضراء، هدر توتة، الجباية المالية كالية لتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - تاسوست - جيجل، 2017/2018، ص30.

غير أن معدل لرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الاعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة النابيب، يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني حسب:

الجدول (3): يمثل توزيع معدل الرسم على النشاط المهني بعد الارتفاع

الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
0.88%	1.96%	0.16%	3%

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة والرسوم

يخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الانتاج، حيث يوضح في الجدول التالي:

الجدول (4): يمثل توزيع معدل الرسم على النشاط المهني بعد الانخفاض

الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
0.29%	0.06%	0.05%	1%

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

2/ الدفع الجزافي: الدفع الجزافي عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الاشخاص الطبيعية والمعنوية والهيئات المقيمة في الجزائر والتي تدفع مرتبات واجور لمستخدميها، وقد شهد معدل هذه الضريبة تناقص منذ سنة 2001 بنسبة 1% كل سنة إلى ان الغيت سنة 2006 بموجب احكام المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006.<sup>1</sup>

3/ الرسم العقاري: جاء هذا الرسم بموجب الامر رقم 67-83 المتعلق بقانون المالية التكميلي حيث تنظمه المواد 2 إلى 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 1994 ويطبق هذا الرسم على الممتلكات المبنية الواقعة على تراب البلدية منها الممتلكات الغير مبنية بجميع انواعها، والتخزين وارضيات البناء ومايلحق بها، اما الرسم على الممتلكات الغير مبنية بجميع انواعها والتي منها على الخصوص

<sup>1</sup> بعيو ليلي، دوخان مريم، دور الجماعات المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة ضمن متطلبات ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2021/2020، ص33.

الراضي الغير قابلة للتعمير والكائنة في المناطق العمرانية وفي المناجم، يحدد وعاء الرسم في حاصل القيمة الجبائية للممتلكات المعبر عنها بالمتر المربع لهكتار الواحد حسب الحالة<sup>1</sup>.

4/ رسم التطهير: يؤسس سنويا على الملكيات المبنية المتواجدة بالبلديات والتي تتوفر على مصالح لإزالة القمامة المنزلية، حيث اصطلح عليه برسم رفع القمامات المنزلية وفق قانون المالية لسنة 2002 يفرض على الملاك والمستأجرين للملك ويؤسس لفائدة البنايات التي تعمل بها مصلحة رفع القمامات المنزلية ويتحدد هذا الرسم من خلال مصادقة السلطة الوطنية على مداوات المجلس الشعبي بقرار منه رئيسه مهما كان عدد سكان البلدية المعنية<sup>2</sup>.

5/ رسم الإقامة: لقد اسس الرسم لأول مرة بموجب قانون البلدية 1967 فكان يفرض على الأشخاص غير المقيمين في البلدية وغير الحائزين لمسكن فيها، وخصص مبلغه لاستصلاح المنصب التذكارية والتنمية السياحية<sup>3</sup>.

6/ رسم السكن: يؤسس رسم سنوي على السكن على المحطات ذات الطابع السكني او المهني<sup>4</sup>.

#### ❖ الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية:

1/ الرسم على القيمة المضافة: يعتبر هذا الرسم وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتحدد القيمة المضافة بالفرق بين الناتج الاجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما ان الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة اللى فائدة الخزينة العمومية يتحملها المستهلك النهائي<sup>5</sup>.

كان هذا الرسم يطبق في البداية باربعة معدلات ثم خفضت الى معدلين ابتداء من قانون المالية لسنة 2001 وهما 17% و 7% وفي قانون المالية لسنة 2017 تم الرفع من هذين المعدلين ليصبحا 19% و 9%.

<sup>1</sup> بن دايدة سلمى، نفقات الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص74

<sup>2</sup> زين الدين بكاري، عبد الرزاق سبة، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية- ادرار، 2019/2018، ص45.

<sup>3</sup> بلعامر لطفي، الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص دولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، 2021/2020، ص19-20.

<sup>4</sup> المادة 67 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم 15-1، المؤرخ في 23 يوليو 2015، المتضمن قانون المالية التكميلية، سنة 2015.

<sup>5</sup> قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص67.

يوزع حاصل الرسم على القيمة المضافة كمايلي<sup>1</sup> :

- 75% لفائدة الدولة. - 10% لفائدة البلديات. - 15% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية

2/ الضريبة على قسيمة السيارات: يقع عبؤها على كل شخص طبيعي او معنوي يملك سيارات خاضعة للضريبة، تحدد تعريفه هذه الضريبة سنويا وتتراوح قيمتها بين 300 دج و 1500 دج وذلك حسب قوة العربة ووزنها ونسبة بداية استعمالها. وتوزع عائداتها كمايلي:

20% لصالح الدولة و 80% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.<sup>2</sup>

3/ الرسم على الذبح: يتم تحصيل هذه الضريبة لصالح البلديات بمناسبة ذبح الحيوانات ذات اللحوم الاستهلاكية (البقار، الماعز، الاغنام ...) بمعدل 5 دج للكيلوغرام الواحد الذي يوزع كالتالي:

3.5 دج للكيلوغرام الواحد لصالح البلدية.

1.5 دج للكيلوغرام الواحد لصالح الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية.<sup>3</sup>

ثانيا: ايرادات خارجية:

هي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها اضافة الى القروض والهبات والتبرعات<sup>4</sup>.

\* القروض: وتمثل مورد اخر لتمويل مشاريع التنمية المحلية، حيث تسدد اشغال التجهيز والاناجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، واذا اقترضت البلدية يتم تسديد راسمال الدين بفضل ايراداتها من الاستثمار.

\* الاعانات الحكومية: وتهدف الى تكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية وتقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن، كما تنقسم الاعانات الحكومية الى الاعانات التي تمنحها الدولة وتلك التي يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ثالثا: الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

<sup>1</sup> المادة 161 من قانون الرسم على رقم الاعمال 2017، ص 37.

<sup>2</sup> زمور نعيمة، بوالريب فاتن، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2016/2017، ص 47.

<sup>3</sup> زغبة رضا، مناصري عبدالكريم، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2019/2020، ص 19.

<sup>4</sup> مراد كواشي، جمعة شرقي، دور الايرادات الجبائية في تمويل التنمية المحلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 38، الفصل الأول ل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، ص 196.

نظرا للحجز الذي تعرفه الجماعات المحلية لجات الدولة الى انشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية من اجل الوصول الى استقرار ولو نسبي لموارد الميزانية المحلية. وتشغل موارد هذا الصندوق في مشاريع تنمية البلديات، ويسير بأسلوب اللامركزية ويعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وهو يقدر سنويا مبالغ مالية تخصص كإعانات لتمويل المشاريع والمخططات الخاصة بالتنمية المحلية. ومن بين المهام الأساسية لهذا الصندوق تسير صناديق الضمان والتضامن بين البلديات والولايات، المنصوص عليها في المادة 211 من قانون البلدية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: تفعيل إيرادات الجماعات المحلية

#### الفرع الأول: تصنيفات إيرادات الجماعات المحلية

تصنف الإيرادات الإقليمية الى صنفين هما<sup>2</sup>:

أولاً: إيرادات التسيير: تتكون إيرادات التسيير من محاصيل الموارد الجبائية، محاصيل ومداخل املاك البلدية، اعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية. تنص المادة 195 من قانون البلدية على انه تتكون إيرادات قسم التسيير:

— نتائج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديت بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.  
— المساهمات ونتائج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

— رسوم وحقوق مقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات.

— نتائج ومداخل املاك البلدية.

ثانياً: إيرادات التجهيز: تتكون إيرادات قسم التجهيز من الموارد المالية الناتجة من:

— الاقتطاع من إيرادات التسيير.

— نتائج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية.

<sup>1</sup> وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب، دراسة واعق المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجيستر، تخصص نقود وتمويل، قسم الاقتصاد، كلية العلوم والاقتصاد والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2005/2004، ص109.  
<sup>2</sup> اعراب كريمة، عمرو نعيمة، إيرادات الجماعات المحلية بلدية وولاية بجاية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2016/2015، ص10.

- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري.
- ناتج المساهمات في راس المال.
- اعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والولاية.
- ناتج التمليك.
- الهبات والوصايا المقبولة.
- كل الإيرادات المؤقتة أو الظرفية.
- ناتج القروض.

### الفرع الثاني: تئمين وتحسين إيرادات الجماعات المحلية

يمكن تحسين وتئمين موارد املاك الجماعات المحلية من خلال<sup>1</sup>:

- تدعيم جباية الضريبة عن طريق اجراء دوريات وملتقيات للمصالح المشتركة بين وزارتي المالية والداخلية من اجل توعية الجهاز الاداري القائم على الجباية.
- الاحصاء الضريبي باعطاء صلاحية الاحصاء الجبائي لاعوان من الادارة الجبائية ويمس هذا الاحصاء الملكيات المبنية وغير المبنية الاراضي الزراعية، ومصادر اخرى للإيرادات.
- جباية المعلومة الضريبية: تحتفظ الجماعات المحلية بمجموعة من المعلومات التي تهم الوعاء الضريبي وتدعم بها مصالح الضرائب من خلال تبليغ يحتوي على رخص البناء (متعلقة بالرسم العقاري والضريبة على الممتلكات) تحمل هذه الرخص كل المعلومات التي تعرف بالمكلف والوعاء الضريبي الخاضع له.
- تحصيل الضريبة بالاكراه ويتطلب هذا الاجراء تدخل السلطات المحلية في حالة تعسف المكلف وعدم دفعه ضرائب وغرامات التأخير.
- ضرورة تدعيم الرقابة الجبائية عن طريق تعزيز الرقابة المحاسبية.
- تعميق اصلاح النظم الضريبية المركزية والمحلية وتحسين فعالية الإيرادات، بما يضمن تشكيل محاور فعالة لتوجيه السياسة الاقتصادية العامة.

<sup>1</sup> فروج نبيل، اليات الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية ودورها في ترشيد النفقات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2018/2019، ص 69-70.

- تكوين الموارد البشرية للجماعات المحلية والمصالح الضريبية، بالشكل الذي يؤدي إلى معالجة مشكلة سوء التسيير وعدم كفاءة السلطات المحلية من جهة وإلى المساهمة في تقليص ظاهرتي الغش والتهرب في أوساط المكلفين بالضريبة من جهة أخرى.

### الفرع الثالث: الجباية المحلية للجماعات المحلية

يوضح الجدول (5) الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية للفترة 2009-2012 كالتالي<sup>1</sup>:

	2009	2010	2001	2012
البلدية	134	154	166	172
الصندوق	116	130	102	123
الولاية	58	65	69	73
مجموع الإيرادات	308	349	337	368

المصدر (3): زميري نعيمة الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة بشار سنة 2012

### المطلب الثالث: فعالية تسيير نفقات الجماعات المحلية

إن المالية المحلية هي مجموعة من الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات ولها ميزات منها أن الموارد المالية ذات مرونة محدودة، وطابع محلي.

### الفرع الأول: النفقات العامة المحلية

هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم باتفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة<sup>2</sup>.

\* تعريف النفقات المحلية: على اعتبار أن النفقات المحلية جزء من النفقات العامة فيمكن تعريف النفقات المحلية بأنها "النفقات التي تقوم بها الولاية أو مجالس الحكم المحلي، كمجلس المحافظات والمدن والقرى، التي ترد في ميزانية هذه الهيئات"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زميري نعيمة الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة بشار سنة 2012.

<sup>2</sup> علي سايب جبور، صفية يلف، الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020، جامعة حسبية بن بوعلی الشلف، ص56.

<sup>3</sup> عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص12.

يمكن تقسيم النفقات المحلية الى<sup>1</sup>:

- من حيث دوريتها المحلية: تكون اما نفقات عادية وهي المصروفات التي تتكرر باستمرار، ونفقات غير عادية وهي المصروفات الاستثنائية التي لاتكرر مثل (الطرق والمجاري والمياه... الخ)
- نفقات اجبارية واختيارية: النفقات الجبارية المنصوص عليها قانونا كنفقات قسم التسيير وتشمل اجور الموظفين... نفقات المشاركة في صندوق الضمان... وهي نفقات لايمكن الاستغناء عنها، وبالنسبة للنفقات الاختيارية هي نفقات يمكن الاستغناء عنها.

**الفرع الثاني: تصنيف نفقات الجماعات المحلية:**

تنقسم الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كالتالي:

أولاً: قسم التسيير: هي التي تسمح للجماعات المحلية بتسيير مصالحها وتشمل<sup>2</sup>:

- نفقات اجور وتكاليف موظفي البلدية
- المساهات المقررة
- نفقات صيانة الاموال المنقولة والعقارية
- صيانة الطرقات
- الحصص والاقساط المترتبة على البلدية
- نفقات تسيير المصالح
- فوائد الديون
- الاقتطاع لنفقات التجهيز
- الاقتطاع لنفقات الاستثمار

ثانياً: قسم التجهيز والاستثمار: يحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات على مايلي<sup>3</sup>:

- عمليات البرامج: برنامج التجهيز العمومي ويخص كل العمليات المالية بما فيها شراء التجهيزات ويتم تنفيذها عن طريق رفض البرامج التي تاتيها من وزارة المالية.
- عمليات خارج البرنامج: وهي عمليات تسديد القروض، الهبات والمنح تعويضات المنكوبين... الخ.

<sup>1</sup> عباس عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص16.

<sup>2</sup> حينوني وهبية، حفيان فاطمة الزهراء، اثر ترشيد النفقات العامة على ميزانية تجهيز الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، كاية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، 2016/2017، ص34.

<sup>3</sup> علي سايب جبور، صفية يخلف، مرجع سبق ذكره، ص57.

○ نفقات الاستثمار الاقتصادي: تساهم الجماعات المحلية في التنمية العامة للاقتصاد الوطني عن طريق إنشاء لبعض الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والتي تدر لها مداخيل إضافية.

### الفرع الثالث: ترشيد النفقات العامة

#### أولاً: تعريف ترشيد الانفاق:

يمكن تعريف ترشيد الانفاق على انه<sup>1</sup>:

"تحسين التصرف في الاموال وانفاقها بعقلانية وحكمة على اساس رشيد، دون اسراف ولا تقصير".

"العمل على زيادة فعالية الانفاق الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي والمحلي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير الى ادنى حد ممكن".

#### ثانياً: مبررات ودواعي عملية ترشيد الانفاق العام:

عملية ترشيد الانفاق العام تعتبر من اهم المبادئ الاقتصادية عند الدولة فقد عرف مصطلح الانفاق العام اهتمام متزايد سواء كان على المستوى الوطني او المحلي ، هذا مايدفع الدولة اليوم بتوجيه اجهزتها وعناصرها الى ترشيد الانفاق ومن بين اهم مبررات تبني سياسة ترشيد النفقات العامة ماييلي<sup>2</sup>:

— ضرورة التاكيد على مسؤولية الدولة وحماية الاستخدام الممثل للاموال العامة؛

— تلبية حاجات المواطن ومحاربة كل اشكال الاسراف والتبذير في الدولة؛

— العمل على موازنة السكان والموارد في مختلف المراحل سواء كانت القصيرة او البعيدة؛

— عدم الوقوع في المديونية والتبعية والافلاس؛

— العمل على تعزيز الكفاءات والقدرات في تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

— تحقيق الانسجام بين العادات والقيم الاجتماعية والمعتقدات الدينية من جهة ومن جهة اخرى النمط الاقتصادي؛

#### ثالثاً: عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام:

<sup>1</sup> شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص82.

<sup>2</sup> ريمة بولعلس، منيرة زليليف، نظام الوصاية على الجماعات المحلية في الجزائر ودوره في ترشيد الانفاق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016/2017، ص68.

وتتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- \* تحديد الاهداف بدقة: اي تحديد اهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومي سواء كانت طويلة او متوسطة الاجل.
- \* تحديد الاولويات: في ظل محدودية الموارد سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم اولويات حسب درجة اشباعها لحاجات الافراد الأكثر الحاحا.
- \* القياس الدوري لبرامج الانفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية اداء الوحدات والجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع.
- \* عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الاضعف: ينبغي على الدولة ان تسعى الى تحقيق اكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة.
- \* تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من اجل التاكيد من بلوغ الناتج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

### المبحث الثالث: أهمية عصرنة النظام الضريبي في زيادة الإيرادات المحلية

#### المطلب الأول: آليات تفعيل الجباية المحلية

#### الفرع الأول: سياسة اصلاح الجباية المحلية

تبنى سياسة اصلاح الجباية المحلية على المحاور التالية:<sup>2</sup>

- ✚ تثمين الثروات المحلية حيث يجب على الجماعات المحلية ان تحدد ممتلكاتها بدقة؛
- ✚ اعطاء اهمية كبيرة اكثر للجباية الخضراء، حيث يجب تعزيز الرسوم المحلية في هذا الشأن؛
- ✚ تحويل بعض الضرائب من الدولة الى الجماعات المحلية حيث يجب على الدولة ان تتخلى عن بعض الضرائب وتحولها الى الهيئات المحلية؛
- ✚ مكافحة الغش والتهرب الضريبي وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات التشريعية لجعل القوانين الجبائية مرنة، وايضا تطبيق غرامات جبائية وجنائية ردعية على كل من يقوم بالغش الجبائي؛

<sup>1</sup> وهيبة حينوني، فاطمة الزهراء حفيان، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>2</sup> بوعفار عبد الحق، التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامه محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014، ص73-74

- ✚ التحكم في النفقات المحلية وذلك بترشيد سياسة الانفاق واعادة النظر في توزيع الاعباء بين السلطات المركزية والسلطات المحلية؛
- ✚ امكانية اعطاء حق تاسيس الضرائب والرسوم المحلية للجماعات المحلية وهو اسلوب معتمد في كثير من الدول المتقدمة؛
- ✚ فرض حقوق على الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين، لان نظام المجانية لايتناسب مع الوضعية الحالية للجماعات المحلية ، وبالتالي تامين مورد جديد للجماعات المحلية؛
- ✚ ابراز دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن مصادر التمويل المختلفة ، بخلق اوعية جبائية وبالتالي زيادة المردود المالي للضرائب.

ويضاف الى اصلاح السياسة الجبائية ايضا اصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية حيث انشأ الصندوق قصد العمل على دفع عجلة التنمية بهذه الاخيرة من خلال الاعانات التي يقدمها، لكن ظهرت عدة نقائص في التسيير الحالي للصندوق مما دفع الى ظهور المطالبة باصلاحه، عن طريق مجموعة من المقترحات اهمها تحويل الصندوق الى بورصة للجماعات المحلية.

### الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الجباية المحلية

ان اهم التحديات التي تواجه الجباية المحلية في الجزائر عديدة نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ ضعف الموارد الجبائية المحلية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية نتيجة الغش والتهرب الجبائي كثرة الاعاقات وضعف التحصيل الجبائي.
- ✓ انعدام التكافؤ بين الاجراءات الجبائية والنفقات.
- ✓ خصوصية الاقاليم في الجزائر مما يستدعي تدخل الدولة مركزيا في المجال الاقتصادي.
- ✓ خصوصية الاقتصاد الجزائري القائم على الربيع البترولي الذي لابد ان يخضع للتسيير المركزي، ادى الى اهمال الجباية العادية بصفة عامة والجباية المحلية بصفة خاصة واللجوء دوما الى الاعانات التي تقدمها الدولة نتيجة عجز الجماعات المحلية.
- ✓ ان اغلبية الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الجماعات المحلية، هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف، وهذا راجع اما لسبب محدودية وعائها الضريبي، او قلة المكلفين بها.

### الفرع الثالث: الاصلاح الجبائي للجماعات المحلية من 2010 الى 2020

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية الدار الجامعية 2001، ص24.

من اهم التعديلات التي طرأت على الموارد الجبائية الخاصة بالولاية في الفترة نذكر<sup>1</sup>:

- بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2012، تم تعديل معدل الضريبة الجرافية الوحيدة وتحرر كما يأتي: 5% بالنسبة للناشطة المذكورة في المقطع 1 من المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وكذا نشاط صناعة الخبز، و 12% بالنسبة للناشطة الاخرى المذكورة في المقطع 2 من المادة 282 مكرر 1.
  - تمثلت اهم الاصلاحات الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2015 فيما يلي: مس هذا الاصلاح تعديل ضريبة الرسم على النشاط المهني، حيث تغيرت المعدلات وكذا التخفيضات المعدلات وكذا التخفيضات الممنوحة. فحضر هذا الرسم الى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الانتاج اما نشاطات البناء والاشغال العمومية والري فحددت ب 2% مع الاستفادة من تخفيض قدره 25%.
  - بموجب المادة 4 من قانون المالية لسنة 2016، تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة للولاية الجزائرية الى هذه الاخيرة، مقابل خدمات غير ماجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين والبلديات.
  - بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2017، تم تعديل مايلي:
    - \* يستفيد من تخفيض قدره 30%: – مبلغ عمليات البيع بالجملة.
    - \* يستفيد من تخفيض قدره 50%: – مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة.
  - وحسب المادة 13 من نفس القانون، تم تعديل في الحالة اذا ماتجاوز رقم الاعمال المحقق سقف ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج)، فيخضع الفرق بين رقم الاعمال المحقق وذلك المصرح به الى الضريبة الجرافية الوحيدة وفقا للمعدل الموافق له. اما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم اعمال يتعدى سقف فرض الضريبة الجرافية الوحيدة فيتم صبه في نظام الريح الحقيقي.
  - بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2018، تم تعديل معدل الرسم على النشاط المهني 2% يخفض معدل الرسم الى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالسنة لأنشطة الانتاج.
- فيما يخص نشاطات البناء والاشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم ب 3% فيما يخص رقم الاعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الانابيب.

<sup>1</sup> بعيو ليلي، دوخان مريم، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.

يتم توزيع ناتج الرسم النشاط المهني كما يأتي:

\* حصة البلدية: 66%.

\* حصة الولاية: 55%.

\* حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية: 5%.

- بموجب المادة 8 من قانون المالية لسنة 2020، تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الاجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني
- بموجب المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، تم تعديل ما يخص نشاطات البناء والاشغال العمومية والري، يحدد معدل الرسم ب 2 % مع تخفيض بنسبة 25%. وحسب المادة 14 من نفس القانون، تم تعديل عندما يتعدى رقم الاعمال المحقق عتبة خمسة عشر مليون دينار (15.000.00 دج)، فان الفارق بين رقم الاعمال المحقق ورقم الاعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة.

فيما يخص سنة 2010، 2011، 2013، 2014 لم تكن هناك تعديلات هامة بخصوص الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة.

### المطلب الثاني: عوائد تحصيل موارد الجماعات المحلية

عوائد مالية تقف في وجه تحقيق مساعي الجماعات المحلية، يمكن تلخيصها كما يلي:

#### الفرع الاول: عوائد الجباية المحلية

ان ما اسفرت عنه الاصلاحات الجبائية هو تبسيط النظام الجبائي وزيادة الموارد المالية للجماعات المحلية نوعا ما، وفي المقابل كانت لها نتائج سلبية اهمها<sup>1</sup>:

- أ- عدم الوصول الى ايجاد عدالة في توزيع العائدات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية.
- ب- اجراءات الاعفاءات والتخفيضات ادت الى حرمان الجماعات المحلية من عائدات كان بإمكانها ان تجبي لفائدتها.
- ت- حل الكثير من المؤسسات المحلية في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي مما قلص من الايرادات الجبائية وادى الى تسريح العمال بدوره التقليل من الدفع الجزافي.

<sup>1</sup> اعراب كريمة، عمرو نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 30-32.

ث- التهرب الجبائي، وهناك عدة أسباب أدت إلى هذا التهرب وتتمثل في، غياب القمع، غياب فعالية الجباية المحلية في تحقيق التنمية.... الخ ما يؤدي إلى عجز مالي، احتكار الدولة للتشريع الضريبي باستحواذها على الضرائب ذات المردودية المرتفعة.

#### الفرع الثاني: عوائق صندوق المشترك للجماعات المحلية:

إن النشاط الفعلي لهذا الصندوق لأكثر من عشرين من الزمن أفرز جملة من النقائص والتي أثرت سلباً على دوره على المستوى المحلي، وفيما يلي نتطرق إلى بعض هذه العراقيل المتمثلة في<sup>1</sup>:

✓ تركيبة وهيكلية الصندوق، حيث نصف أعضائه منتجين والنصف الآخر معنيين، عرقلت القيام بمهامه بكل استقلالية عن السلطة المركزية.

✓ افتقار الصندوق للجان تابعة له تخصص بمهمة مراقبة عملية صرف الإعانات والتخصيصات الممنوحة، والحرص على أخذ الوجهة التي صرفت هذه الإعانات لاجلها، وهذا الدور يفترض أن تقوم به لجنة متابعة مساعدة لعمل الصندوق، لكن يتم إنشاء هذه اللجنة إلى يومنا هذا رغم أن القانون نص عليها.

✓ إن توزيع مداخل الصندوق على البلديات لازال يخضع لمعيار عدد السكان المعتمد عليه منذ سنة 1986، إلا أن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية والاقتصادية لكل بلدية وهذا ما يمس بمبدأ العدالة.

✓ عملية البنوك والتأمينات. أصبحت تخضع للرسم على القيمة المضافة، بموجب قانون المالية لسنة 1995، والتي كانت قبل صدوره، تخضع للرسم على عمليات البنوك المدفوع كلياً للصندوق المشترك للجماعات المحلية، مما يشكل خسارة كبيرة لها، كون أن الدولة حولت بطريقة غير مباشرة جباية كانت في الأصل للجماعات المحلية.

✓ تعد إعانات الصندوق وجهاً من أوجه التمويلات المركزية ما يهدف إلى رغبة السلطة المركزية في قيادة التنمية المحلية، ما يؤدي إلى تشابك واشتراك ثنائي في السياسية "مركزية ومحلية"، الأمر الذي يترتب عنه خضوعها للوصاية، ولا يمكن لها تقرير قراراتها إلا في إطار السياسة العامة. وهو ما يمنعها من استعمال مواردها بما يحقق المصالح المحلية.

<sup>1</sup> أعراب كريمة، عمرو نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص32.

### الفرع الثالث: عوائق عصرنة خدمات المرافق الإدارية العمومية للجماعات المحلية

ويمكن تلخيصها في ما يلي<sup>1</sup>:

- ❖ الملاحظ في هذا الجانب هو التركيز فقط على جوانب بسيطة من خدمات المرافق العمومية، بدل تعميمها على جميع الجوانب، لاسيما الشق المالي الذي يخضع للتسيير الالكتروني، وكذا المبالغة في تسويق طبيعة التحديث الذي عرفته رقمنة وثائق الحالة المدنية، وهذا بالمقارنة بدول أخرى أفريقية سبقت الجزائر في هذا الشأن، رغم أنها لا تحوز الامكانيات التي تحوزها الجزائر.
- ❖ ضعف قنوات الاعلام والاتصال: ان الهيئات المحلية في الجزائر ينقصها الاهتمام بالاتصال بالتواصل مع المواطنين، كما أنها ليست في مستوى التحكم الجيد في توظيف التقنيات الجديدة.
- ❖ ضعف القدرات الابداعية وروح المبادرة بالجماعات المحلية: ينبغي تطوير وتعزيز القدرات الابداعية والتطويرية للسلطات المحلية، وتغيير المفاهيم والاساليب السابقة للتسيير المحلي.

### المطلب الثالث: رؤية لتحسين الجباية المحلية في الجزائر

#### الفرع الاول: الحلول المقترحة لمشكل عجز الميزانية

#### تفعيل الإصلاح الجبائي:

من بين التدابير التحفيزية لتفعيل الجباية المحلية، والقضاء على عجز وضعف الموارد الجبائية نذكر ما يلي<sup>2</sup>:

أ- إعادة التوزيع للنسب المطبقة بين الدولة والجماعات المحلية.

ب- التحكم الأحسن في إنشاء الضريبة وتحصيله.

ت- تكريس نوع من الاستقلالية الضريبية.

ث- تحفيز الموارد المالية غير الجبائية.

بالإضافة إلى الإصلاحات الجبائية التي يجب أن تقوم بها الدولة، فإنه يلقي على عاتقها أيضا الاهتمام بأموالها وحسن استغلال الموارد الخارجية المقدمة لها، وذلك عن طريق

1- رد الاعتبار لأموال البلدية (العقارية والمنقولة).

2- حسن استغلال موارد التمويل الخارجي.

<sup>1</sup> سمير بن عياش، سياش ليندة، اصلاح نظام الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد6(4)، مارس 2019، ص366-367.

<sup>2</sup> اعراب كريمة، عمرو نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص34-35.

## الفرع الثاني: حلول المشاكل الجبائية

بعض الحلول المقترحة لمشاكل الجبائية نذكر منها<sup>1</sup>:

- تبسيط النظام الضريبي المحلي، وجمع الايرادات المحلية في قانون جبائي محلي واحد، والعمل على التقليل من عدد الضرائب، وذلك من خلال دمج وجمع الضرائب والرسوم المشابهة في ضريبة واحدة.
- الرفع من معدلات التحصيل الضريبي من خلال العمل على مكافحة التهرب والغش الضريبي ذلك بوضع الوسائل الكفيلة بتحديد المداخل والممتلكات الحقيقية، بهدف التعرف على اللاوعية الخاضعة للضريبة بسبب الامتناع عن التصريح بها تماما او التحايل في تقديم التصريحات الجبائية الخاصة بها.
- اعادة النظر في الحصة المخصصة للجماعات المحلية في توزيع حاصل الضرائب والرسوم ذات المردودية الكبيرة.
- تخصيص حصة للجماعات المحلية فيما يتعلق بتحديد قيمة (نسبة او مبلغ) الضرائب والرسوم اعمالا لمبدأ الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

## الفرع الثالث: اثر الجبائية المحلية في دفع التنمية الاقتصادية

للجبائية المحلية دور كبير في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تاثيرها على مختلف الجوانب الاقتصادية تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

- 1- الجبائية المحلية واثرها على الاستثمار: مما لا شك فيه انه من العوامل الرئيسية للتنمية هي جهود الاستثمار المقرر في الدولة ، وعليه فالعلاقة بين الجبائية والاستثمار يجب ان تكون مبنية على اساس تسمح للاستثمار بان يلعب دور فعال في الاقتصاد وذلك باللجوء الى الحوافز التي يمكن ان تمنحها له الجبائية التشجيعية.
- 2- اثر الجبائية المحلية على الاستهلاك: ان توجيه الاستهلاك يتطلب استعمال عدة اساليب كرفع اسعارها عن طريق استعمال السياسة الضريبية ، كما ان الوسيلة المباشرة والمؤثرة كثيرا في الاستهلاك هي الضرائب غير المباشرة.

<sup>1</sup> عميرة نريمان، رمول سامية، دور الجبائية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020، ص42-43.

<sup>2</sup> صورية بن عياد، الجبائية للتنمية الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم التسيير اختصاص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، 2005/2004، ص66.

3- الجباية المحلية واثرها على الادخار: ان قلة رؤوس الاموال القابلة للاستثمار في الدولة النامية تعتبر العائق الرئيسي في وجه حركاتها التنموية وتوفير الاموال يرتبط بمدى القدرة على الادخار لانه يشكل عنصرا حيويا لتمويل الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة ولذلك يجب اعطاء الافضلية للمدخرات التي يتم تكوينها على اساس توجيهها للاستثمار<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> صورية بن عياد، المرجع السابق، ص66

## خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل الى هيكل النظام الضريبي واهدافه واهم الاصلاحات التي طرات عليه، بالاضافة الى مفاهيم حول ايرادات الجماعات المحلية واهم الموارد التي تمويلها،ومن خلال دراستنا توصلنا الى ان ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن ميزان فعال بين الايرادات والنفقات لذلك فان موضوع زيادة الايرادات المحلية جدير بالدراسة والتحليل من طرف الباحثين الاقصاديين وذلك حتى تستطيع من خلالها النهوض بالتنمية المحلية وتوفير الاموال اللازمة لتغطية النفقات.

ومن هناك وضعت الدولة الجزائرية نظاما جبائيا خاصا يهدف من ورائه الى تقسيم وتوزيع الاعباء على كافة الافراد المعنوية والطبيعية للبلاد ومن ثم تمويل ميزانية الجماعات المحلية باهم موارد مالية جبائية.

# الفصل الثاني

## الدراسات

### السابقة

### تمهيد:

تعد الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي وهي بمثابة خطوه أولية للباحث وتمكنه من الوصول الى الإجابة على إشكالية بحثه، فقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوعنا من الدراسات الجزائرية والعربية والأجنبية ، حيث لقي هذا الموضوع اهتمام كبير من طرف الباحثين .

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق الى بعض الدراسات السابقة التي تمحورت حول موضوعنا ومناقشتها والمقارنة من خلال ابراز أوجه التشابه والاختلاف.

## المبحث الأول: الدراسات السابقة للنظام الضريبي

### المطلب الأول: دراسات عربية جزائرية

الفرع الأول: دراسة قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي وسبل تفعيله، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس 2014-2015.<sup>1</sup>

حيث حاول الباحث معالجة الإشكالية التالية ماهي اهم سمات ومعوقات النظام الضريبي الجزائري، وكيف يمكن رفع فعاليته من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية له؟. معتمدا في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي بغية اللامام بجوانب الموضوع من خلال وصف الملامح الأساسية والاطار النظري للنظام الضريبي، وكذا بيان الدراسة الوصفية لاهم المكونات ومشتلمات النظام الضريبي الجزائري. وتوصل هذ الأخير الى النتائج التالية:

- صياغة وتصميم افي حد ذاته لنظام الضريبي يستند الى العديد من المتغيرات الداخلية الخاصة بالنظام.
- يصطدم مصممين النظام الضريبي بالعديد من المشاكل التي يجب مراعاتها اذ ينبغي التأكد من خلو التشريع الضريبي من المتغيرات والتناقضات التي تؤدي الى الازدواج الضريبي.
- ضعف مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في اجمالي الحصيلة الضريبية عامة وفي حصيلة الضرائب المباشرة بصفة خاصة.

الفرع الثاني: دراسة عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بثلثمان 2015-2016.<sup>2</sup>

حيث حاول الباحث معالجة الإشكالية التالية مامدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر؟ معتمدا في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي بغية اللامام بجوانب الموضوع من خلال شرح وتحليل طبيعة العلاقة بين النظم الضريبية والعدالة الاجتماعية وكذا طبيعة الإصلاحات وتحقيقها للعدالة الاجتماعية، حيث كانت دراسته دراسة نظرية معتمدا على تحليل الاحصائيات والبيانات المختلفة والمتعلقة بموضوع الدراسة، حيث توصل الى النتائج التالية:

- ان النظام الضريبي لاي مجتمع هو جزء من سياسته الضريبية.

<sup>1</sup> قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014/2015.

<sup>2</sup> عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد-ثلثمان، 2015/2016.

- ان الإصلاح الجبائي لا يكون من فرغ بل هو نتيجة لجملة من المشاكل والأسباب الموجبة للإصلاح.
- توسيع القاعدة الضريبية بزيادة الاهتمام بالضرائب المباشرة وترشيد المعدلات الضريبية من اجل الإصلاح الجبائي.

### المطلب الثاني: دراسة عربية غير جزائرية

الفرع الأول: دراسة إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبوي، اثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)/المجلد 2 العدد 1 سنة 2020.<sup>1</sup>

حيث حاول الباحثين معالجة الإشكالية التالية الى أي حد ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟ معتمدين في دراستهما على المنهج الوصفي بغية اللامام بجوانب الموضوع من خلال البحث عن استراتيجية الرقمنة والتحول الضريبي بالمغرب، حيث توصل الباحثين الى النتائج التالية:

- ان رقمنة النظام الضريبي تحتل أهمية كبرى في هذا العصر القائم على المعرفة والثورة الرقمية في جميع القطاعات.
- التفكير في وضع شبكة الكترونية تربط مركز الضرائب بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية.
- فتح حوار مع المكلفين لمعرفة مدى رضاهم بخدمات مركز الضرائب.

### المطلب الثالث: دراسات اجنبية

الفرع الأول: دراسة OUACHANE AHMED; BELAZOUZ BEN ALI,

Tax Reformsasa Tool to Modernize and Develop The Tax Administratio – With Reference To The Case Of Algeria.

الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد (17). جانفي 2017.<sup>2</sup>

حيث حاول الباحثين معالجة الإشكالية التالية هل الإصلاحات التي عرفتها الإدارة الضريبية كافية في ظل ثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال؟ معتمدا في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي بغية اللامام بجوانب

<sup>1</sup> إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبوي، اثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)/المجلد 2 العدد 1 سنة 2020.

<sup>2</sup> احمد وشان، بلعوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كاداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 17- جانفي 2017.

الموضوع من خلال وصف وتحليل التي الإصلاحات عرفت الإدارة الضريبية في ثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث توصل الباحثين الى النتائج التالية:

- ان الإصلاحات الضريبية تهدف للوصول الى نظام ضريبي فعال وإدارة عصرية لتوسيع الوعاء الضريبي.  
- تخفيف العبء على المكلفين وتحقيق النجاعة في التحصيل لزيادة إيرادات الجباية العادية واحلالها محل الجباية الالكترونية.

- تحسين الخدمة العمومية لتغيير نظرة المكلف اتجاه الضريبة والإدارة.

الفرع الثاني: دراسة AHZEN RAKI; AMMARI SAMIR

The Reality and Prospects of Modernizing Tax Administration in Algeria .

مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة 20 اوت 55، مجلد 3 العدد 1، جوان 2020.<sup>1</sup>

حيث حاول الباحثين معالجة الإشكالية التالية ماهو واقع وافاق عصرنة وإدارة الضرائب في الجزائر؟ معتمدين في دراستهما على المنهج الوصفي والتحليلي بغية اللامام بجوانب الموضوع، من خلال تحليل وتحديد عصرنة الإدارة اضريرية في الجزائر، حيث توصل الباحثين الى النتائج التالية:

- لا يزال استخدام البريد الالكتروني الا مجموع استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية بعيدا كل البعد مقارنة باستخدام الهاتف او المرسلات الكتابية.

- لا زالت الجباية العادية رغم زيادة نسبتها مؤخرا غير قادرة على توفير المصادر المالية المطلوبة لصالح الميزانية نتيجة لاسباب عديدة.

- لا زال استخدام الإدارة الالكترونية في بدايته يعاني العديد من الصعوبات ترجع سواء من ناحية الإدارة الجبائية من قلة في اليد الماهرة على استخدام هذه التكنولوجيا او من جانب عدم تشريع هذه العملية على مستوى التراب الوطني، وكذا من جانب المكلفين.

<sup>1</sup> عماري سمير، احسن ركي، واقع وافاق تحديث الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة 20 اوت 55، مجلد 3 العدد 1، جوان 2020.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة للإيرادات المحلية

### المطلب الأول: دراسات عربية جزائرية

الفرع الأول: دراسة بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية، حالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي العدد 8 جامعة تيارت، الجزائر.<sup>1</sup>

حيث حاول الباحث معالجة الإشكالية التالية ماهي اليات تفعيل مساهمة الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية بالجزائر؟ معتمدا في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي بغية اللامام بجوانب الموضوع من خلال وصف مضمون الموارد المحلية غير الجبائية واهم خصائصها ومساهماتها في عملية التنمية المحلية. حيث كانت الدراسة تحليلية لمختلف العناصر المدرجة في الموضوع للوصول الى النتائج التالية:

- ان هناك علاقة تبادلية بين التنمية والجماعات المحلية، فكما ان الجماعات المحلية تسهم في الإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكذلك تسهم التنمية في دعم نظام الإدارة المحلية.
- ان تطوير الإدارة المحلية اصبح حتمية أولى امام الحكومات المتعاقبة فتحديث وتطوير الإدارة المحلية هو الذي يستهدف خلق إدارة محلية مؤهلة وقادرة على مواجهة تحديات التنمية وافرازات العولمة.
- ان نجاح الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية لن يتم الا اذا كان هناك تمويل محلي فعال.

الفرع الثاني: دراسة صياف عصام، اثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر 2017-2018.<sup>2</sup>

حيث حاول الباحث معالجة الإشكالية التالية ماهي الاثار التي ترتبها الجباية المحلية من خلال القوانين الضريبية على الابعاد المالية والاقتصادية التي تهدف ميزانية البلديات الى تحقيقها في الجزائر؟ معتمدا في دراسته على المنهج العلمي والتحليلي بغية اللامام بجوانب الموضوع من خلال معرفة اهم مصادر الجباية المحلية وتأثيرها على مالية البلدية في التشريعات السارية، حيث كانت دراسته دراسة قانونية تحليلية لمختلف المصطلحات المتعلقة بالموضوع، وتوصل هذا الأخير الى النتائج التالية:

<sup>1</sup> بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية، حالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي العدد 8 جامعة تيارت، الجزائر.

<sup>2</sup> صياف عصام، اثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر 2017-2018.

- تحنل الموارد الجبائية للبلديات مكانة هامة ومعتبرة، وتشكل المورد المالي الأساسي لتمويل صلاحياتها ومختلف نشاطاتها.
- يشكل عدم التحصيل الكلي للموارد الجبائية عائقا سلبيا في تحقيق التوازن المالي للبلديات وهو ما يؤثر على ميزانياتها بالعجز.
- تضافر جهود جميع الفاعلين الأساسيين في العلاقة الضريبية من خلال تدخل الدولة بالنصوص القانونية والردعية وتطبيقها الفعال لتواجه كل من له دخل في ضياع أي حق مالي للدولة او احدى هيئاتها المحلية، ويضمن تحصيل جبائي ذو مردودية للبلديات ويحق لها قدر من الاستقلالية المالية.

### المطلب الثاني: دراسة عربية غير جزائرية

**الفرع الأول:** دراسة سمير أبو مدللة واحمد أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2013، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2013، 1 (1).<sup>1</sup>

حيث عالج الباحثين الإشكالية التالية ما دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية؟ معتمدين في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل مشكلة موضوع الدراسة، وتوصل الباحثين الى النتائج التالية:

- كان لتنفيذ الإصلاحات المالية للسلطة الفلسطينية منتصف عام 2002 دور كبير في توقف التدهور الذي لازم سنوات الانتفاضة.
- اثر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية إيجابيا على حجم الإيرادات العامة.
- لعبت التغييرات السياسية دورا هاما في تحديد حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، فكان اثرها سلبا في السنوات التي تبعت اندلاع انتفاضة الأقصى.

### المطلب الثالث: دراسات اجنبية

**الفرع الأول:** دراسة. AMRANE ABDELHAKIM.

The Curren State Of The Colleting Of Fiscal Resources In The Municipity Of Msila Evidences From Annual Report Of The Court Of Auditors 2020.

<sup>1</sup> سمير أبو مدللة واحمد أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2013، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2013، 1 (1).

مجلة افاق علمية، المجلد 13 العدد 5 سنة 2021.<sup>1</sup>

حيث عالج الباحث الإشكالية ماهو واقع التحصيل للايرادات الجبائية على مستوى بلدية المسيلة وماهي اهم النفاص والصعوبات التي تعرقل تحسين مستوى الجباية المحلية للبلدية؟ معتمدا على المنهج التحليلي لمحاولة تليل وتقييم واقع التحصيل للايرادات الجبائية في بلدية المسيلة. وتوصل الى النتائج التالية:

- تشكل الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مصالح الضرائب عنصرا هاما في اجمالي الايرادات الجبائية.
- يوجد تركيز ضريبي لحصيلة الايرادات الجبائية المحصلة من طرف مصالح الضرائب في 3 انواع من الضرائب الأساسية، وهي الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجزافية الوحيدة.
- لم تحقق البلدية أي ايراد من الرسمالخاص على الاعلانات والصفائح المهنية وذلك على الرغم من الامية المنتطرة من هذا الرسم في مجال تدعيم المالية المحلية.

الفرع الثاني: دراسة. DJEMAI SAMIRA. MOUZAIRN ABDLMADJID.

Effectiveness Of Local Taxation In Financing Community Budets.Casa.Study Of Algeria and Morocco.

مجلة مراجعة إدارة المغرب للمنظمات المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2018.<sup>2</sup>

حيث عالجا الإشكالية التالية فيما يتمثل دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟ وما واقعها في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر والمملكة المغربية؟ معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية. وفي الأخير توصل الى النتائج التالية:

- ان الجماعات المحلية تتمتع بالاستقلالية المالية والادارة هذا مايسمح لها بتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التنموية.
- ان الجباية المحلية تشكل اهم اكثر الموارد الذاتية حصيلة للجماعات المحلية.
- يجب تحسين النظام الجبائي المحلي وتبسيطه ودعم تناسب الجباية المحلية من خلال تقوية الموارد الجبائية الذاتية.

<sup>1</sup> عمران عبد الحكيم، واقع التحصيل للايرادات الجبائية في بلدية المسيلة، ايضاحات من تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، مجلة افاق علمية، المجلد 13 العدد 5 سنة 2021.

<sup>2</sup> سميرة جمعي، موزارين عبد المجيد، فعالية الجباية المحلية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية- دراسة حالة الجزائر والمغرب، مجلة مراجعة إدارة المغرب للمنظمات المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2018.

## المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

### المطلب الأول: أوجه التشابه

تتمحور أوجه التشابه في النقاط التالية:

- كل الدراسات عالجت موضوع الجباية من الجانبين النظري والتطبيقي
- من حيث المنهجية اعتمدت كل الدراسات على المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا ما تم اعتماده في دراستنا وهو منهج يتناسب مع موضوع البحث.
- كل الدراسات تطرقت الى أهمية عصرة النظام الضريبي ودوره في تحقيق التنمية المحلية
- النظام الضريبي اعتمد على نفس المفاهيم من الجانب النظري في كل الدراسات رغم اختلاف المراجع والمصادر.

### المطلب الثاني: أوجه الاختلاف

تمحورت أوجه الاختلاف في النقاط التالية:

- الاختلاف الزمني لكل دراسة، وبذلك الاختلاف في بعض القوانين والتشريعات المعمول بها.
- الاختلاف في النتائج المتوصل اليها حسب كل دراسة، رغم انها عالجت موضوع
- كل الدراسات السابقة اعتمدت على الأسلوب الكلاسيكي، وارتابت الى اعتماد على طريقة امراد في اعداد البحث على غرار كل الدراسات السابقة، حيث تعتبر من اشهر الأساليب التي تسهل علينا عملية استعراض وتصفح مختلف اقسام البحث وبطريقة سريعة.

### المطلب الثالث: المناقشة

#### الفرع الأول: الاستفادة من الدراسات السابقة

يكمن الهدف من الدراسات السابقة في التعرف على مايلي:

- التعرف على طريقة عمل البحث وكيفية بداه بطريقة صحيحة.
- معرفة اهم النقاط التي لم يتم تناولها سابقا في هذه الدراسات وعليه تناولها وتكون موضوع بحثنا.
- خلق موضوعات جديدة لم يتم الحديث عنها في السابق.
- تحديد مشكلة البحث المعلومات اللازمة في موضوع البحث.
- اكتساب الكثير من الخبرة مايجعل موضوعنا اكثر دقة.
- الاستفادة من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون وتجنب الوقوع فيها.

### الفرع الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

بالرغم من تقاطع موضوع بحثنا مع جملة الدراسات السابقة، الا اننا نعتقد ان بحثنا يتميز عنها في انه يدرس حقيقة تأثير عصرنة النظام الضريبي على زيادة الإيرادات المحلية، من ناحية تحصيل الإيرادات الضريبية وهذا من خلال التعرف على اهم الاليات والطرق اللازمة للقيام بهذه العملية، فالتطبيق الأمثل لها تضمن مديرية الضرائب سيرورة برامجها بشكل فعال.

### خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الدراسات السابقة التي شملت موضوعنا على المستوى المحلي والعربي والاجنبي، حيث حاولنا الوقوف على اهم النقاط التي عالجتها هذه الدراسات فتم عرضها من اجل الاستفادة منها من خلال الاطلاع على طريقة بحث في الدراسات السابقة لموضوعنا من ناحية المنهجية والأدوات والنتائج المتوصل اليها، وكان هذا في المبحث الأول حيث اشمل على دراسات حول المتغير المستقل، وفي المبحث الثاني اشتمل على دراسات حول المتغير التابع.

اما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تمت فيه مناقشة هذه الدراسات من خلال ابراز اهم أوجه التشابه والاختلاف بينهما من ناحية الهدف، المنهجية، ومجتمع الدراسة.

# الفصل الثالث دراسة

## حالة مديرية

### الضرائب ولاية

#### تيميمون

تمهيد:

تختص الإدارة بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الدولة والممولين واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي الى درجات من النافذ والكمال وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى تقديم مديرية الضرائب لولاية ادرار (الام)، ثم التطرق الى المصالح الخارجية الا وهي مفتشية الضرائب تيميمون وقباضة الضرائب تيميمون وكذلك شرح هياكلهما التنظيميين والتركيز على الدراسة التحليلية لمختلف معطيات الدراسة والنتائج المتحصل عليها.

## المبحث الاول: تقديم عام لمديرية الضرائب تيميمون

تعتبر الادارة الجبائية للمكلف قانونا بتحصيل المستحقات الجبائية، لذلك يجب مسايرتها للعصرنة، وذلك بتعديلها من الجانب المادي عن طريق تحديثها وتجهيزها من جهة، ومن جهة اخرى الاهتمام بالجانب البشري عن طريق تحصيل الكفاءات العاملة كما ونوعا، وذلك بغية تحسين العلاقة بين الادارة والمكلف بالضريبة.

**المطلب الاول: تقديم عام لمديرية الضرائب ادرار (الام)**

**الفرع الاول: تعريف عام لمديرية الضرائب ادرار**

هي ادارة عمومية تاسست بموجب قرار وزاري مؤرخ في 30 ابريل 1991 كانت من قبل التاريخ المذكور تابعة لمديرية التنسيق المالي التي كانت تضم المديرية الفرعية لضرائب الوعاء والمديرية الفرعية لضرائب التحصيل. والمديرية الفرعية للخرينة والمراقبة المالية. والمديرية الفرعية لاملاك الدولة ومسح الاراضي بحيث كانت تضم انذاك مديرية التنسيق المالي ولها صلاحيات التكفل بتسيير وضعية الموظفين وتسديد اجورهم والتنسيق ما بين المديرية الفرعية. الا ان بتاريخ 30 ابريل 1991 صدر قرار بتنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية وصلاحياتها<sup>1</sup>. واصبحت مديرية ولأئية تضم ثلاث مديريات فرعية هي:

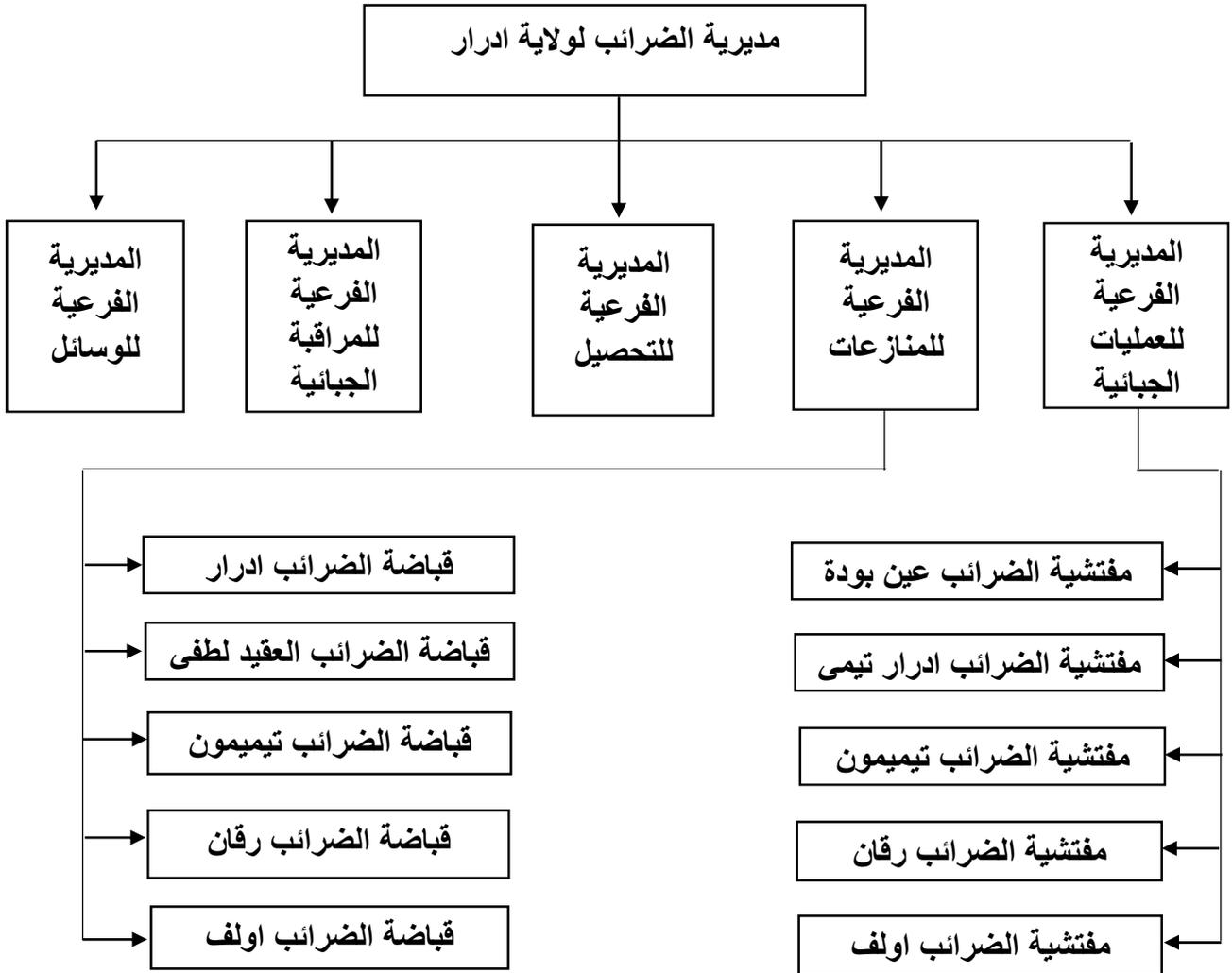
- 1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- 2- المديرية الفرعية التحصيل.
- 3- المديرية الفرعية للمنازعات.
- 4- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.
- 5- المديرية الفرعية للوسائل.

كما يوجد بها (19) مكتب و(5) مفتشيات و(5) قباضات.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف مديرية الضرائب تيميمون.

الفرع الثاني: المخطط الهيكلي للمديرية الولائية ادرار

الشكل (3): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ادرار



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف مديرية الضرائب تيميمون

الفرع الثالث: شرح المخطط الهيكلي لمديرية الضرائب ادرار

انطلاقا من الهيكل التنظيمي السابق، تم استخلاص مهام المصالح المكونة للمديرية الموضحة من خلال التالي:

اولا: هياكل المساندة والدعم: وهي خمس مديريات فرعية وتتمثل في:

– المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

– المديرية الفرعية للتحصيل.

- المديرية الفرعية للمنازعات.

- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية.

- المديرية الفرعية للوسائل.

ويمكن التعريف بمهام هذه المديريات في الشرح التالي مع ملاحظة ان قابضة الضرائب سيتم التطرق اليها بالتفصيل باعتبارها المصلحة التي تم على مستواها التربص.

• المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتختص هذه بـ:

- تنشيط مصالح واعداد الاحصائيات وتجميعها كما تكلف باشغال الاصدار

- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالاعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

- متابعة أنظمة الاعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من اربعة مكاتب.

\* مكتب الجداول.

\* مكتب الاحصائيات.

\* مكتب التنظيم والعلاقات العامة.

\* مكتب التنشيط والمساعدة.

• المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف لاسيما بما ياتي:

- التكفل بالجدول وسندات الايرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج اخر او اتاوى.

- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ اعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.

- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النفاث لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها ان تحسن الناتج الجبائي.

- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاث مكاتب:

\* مكتب مراقبة التحصيل.

\* مكتب متابعة عمليات القيد واشغاله.

\* مكتب التصفية.

• المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف لاسيما بضمان ما يأتي:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحتين الادارتين للطعن النزاعي او المرحلة الاعفائية وتبليغ القرارات المتخذة من والامر بصرف الالغاءات والتخفيضات الممنوحة.

- تشكيل ملفات ايداع النظمات او الطعون الاستئناف والدفاع امام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الادارة الجنائية.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من اربع مكاتب:

\* مكتب الاحتجاجات.

\* مكتب لجان الطعن.

\* مكتب المنازعات القضائية.

\* مكتب التبليغ والامر بالصرف.

• المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: وتكلف لاسيما: باعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من اربعة مكاتب:

\* مكتب البحث عن المعلومة الجبائية.

\* مكتب البطاقات والمقارنات.

\* مكتب المراجعات الجبائية.

\* مكتب مراقبة التقييمات.

• المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف لاسيما ياتي:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير للمديرية الولائية للضرائب.

- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على ابقاء المنشآت النحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

وتتكون هذه المديرية من 4 اربعة مكاتب:

\* مكتب المستخدمين والتكوين.

\* مكتب عمليات الميزانية.

\* مكتب الوسائل وتسيير مطبوعات الأرشيف.

\* مكتب الاعلام الالي.

ثانيا: الهيكل القاعدية : وتتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

1- مفتشيات الضرائب:

تتولى مفتشية الضرائب المسك الجبائي الخاص لكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث وجمع معلومات جبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات واصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل، وتشكل مفتشية حيز الاساس في تنظيم الادارة الجبائية في مايخص الرقابة والعنصر الاكثر اهمية.

2- قباضات الضرائب:

عددها 5، تسهر على اعداد جداول الضرائب وسندات القبض وتحصيل الضريبة والتكفل بكل مايعلق بها.

**المطلب الثاني: لمحة حول مفتشية الضرائب تيميمون**

هي احد الهياكل التابعة لادارة الضرائب، حيث تقوم بتحديد وتعيين الاساس الضريبي للكلفين فيما يخص الضرائب والرسوم او القوانين الاخرى الخاضعة وتراقب التصريحات المكتتبه من طرف الكلفين بالضريبة وتسيير الملفات وتحدد المفتشية ارقام الاعمال الخاضعة الضريبة.

**الفرع الاول: نشأة مفتشية الضرائب تيميمون**

اولا: التطور التاريخي لمفتشية الضرائب تيميمون:

بعد استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 م، وجدت الدولة نفسها امام فراغ قانوني كبير في جميع الميادين لاسيما في الميادين المالي، الامر الذي جعل سلطات الدولة تصدر مجموعة مراسيم الغيت

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

التشريعات القانونية التي اصدرت قبل تاريخ 31 ديسمبر 1962 م، لاسيما التي تمس السيادة الوطنية وامن الدولة الجزائرية لكن رغم ذلك بقيت جل القوانين مستوحاة من القوانين الفرنسية باقيا حتى صدور الامر في 5 جويلية 1973 م، والذي يقتضي بالغاء جميع القوانين باستثناء قانون الجمارك.

اصبحت الضرائب في الجزائر تركز اساسا على اصدار قوانين تنظم اذ لا ضريبة مالم تأسس على قانون يوضح وعائها، ونسبتها، طريقة فرضها، ومواعيد استحقاقها والغرامات المالية الناجمة عن مخالفتها نظرا لاستقلال هذه القوانين من جهة ولتغيير الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للدولة الجزائرية من جهة اخرى، وسعيا للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين استقرار الاسعار في الاسواق، وكذا نجد ان القوانين السابقة قد تعرضت الى تغييرات في القوانين الخاصة بالجانب المالي باعتبار ان قانون المالية يتغير كل سنة بعد المصادقة عليه من قبل غرفتي البرلمان الذي يحتوي القوانين المتعلقة بالجانب الضريبي<sup>1</sup>.

ونود من خلال دراستنا ان نعطي نبذة خاصة عن مفتشية الضرائب بتيميمون ظهورها وتطورها، فقد كانت مفتشية الضرائب في السابق عبارة عن مفتشيتين:

- الاولى تسمى مفتشية الضرائب المباشرة وقد ظهرت بتيميمون سنة 1978 م.
- الثانية تسمى مفتشية الضرائب الغير مباشرة، ظهرت بتيميمون سنة 1980 م.

وبعد ان جاء الامر باحداث تغيير لمفتشية الضرائب المباشرة، قررت الدولة ورأت ضرورة دمج المفتشيتين ضمن مفتشية واحدة يطلع عليها مفتشية الضرائب المختلطة وبالرجوع الى المفتشية المدروسة نجد ان هاته المفتشية تحتوي على مجموعة مصالح تتمثل في:

- مصلحة التوجيه والاعلام
- مصالح مداخيل الاشخاص الطبيعيين
- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة
- مصلحة جباية العقارات والتسجيل
- مصلحة التدخلات

بحيث يترأس عليها رئيس قسم المفتشية، وبقيت هاته المصالح بهذا التقسيم الهيكلي دون ان تتغير.

<sup>1</sup> وثائق مسلمة من طرف مديرية الضرائب بتيميمون.

ثانيا: طبيعة نشاط مفتشية الضرائب بتيميمون:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-364 في 18 ذو القعدة عام 1428 الموافق ل 28 نوفمبر سنة 2007 يتضمن الادارة المركزية في الوزارة المالية فان طبيعة مفتشية بتيميمون تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- تنفيذ التدابير الضرورية لاعداد وعاء الضريبة وتصنيفها وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية وشبه جبائية.

- تعمل على تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي.

- السهر على تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة.

وبعد اجراء مع احد الاطارات المفتشية لتوضيح طبيعة النشاط الممارس من قبل المفتشية تم اضافة بعض المهام الاخرى بالاضافة الى السابقة. ان هذه المفتشية ذات طابع عمومي اداري وتعمل ايضا على:

- الزام المكلفين بالضريبة على ضرورة تقديم تصريحاتهم الجبائية المحددة وبصورة منتظمة.

- المتابعة القانونية للمتهربين او المتأخرين من دفع الضريبة.

ثالثا: اهداف المفتشية:

انطلاقا من الدراسة الميدانية داخل المفتشية تم التعرف على ان الهدف العام للمفتشية يتمثل في القيام بالوظائف الجبائية والرقابية على مستوى المفتشية بتيميمون من خلال الايرادات الجبائية حصرها لدعم النفقات العامة كما توجد بعض الاهداف الفرعية تتمثل في<sup>2</sup>:

1- المساهمة في توضيح طبيعة ومضمون النظام الجبائي وكيفية تطبيقه.

2- ابراز الدور المالي للتحصيلات الجبائية المتمثل في زيادة وضبط الايرادات المالية.

3- حث جميع المكلفين على ضرورة تقديم تصريحاتهم الجبائية.

4- الزام المكلفين بالضريبة على دفع الضريبة المستحقة في الوقت المحدد.

5- اخضاع المتهربين او المتأخرين من دفع الضريبة لمخلفات جبائية.

6- تحصيل الضريبة الناجمة عن مخلفات جبائية.

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف عمال مفتشية الضرائب بتيميمون.

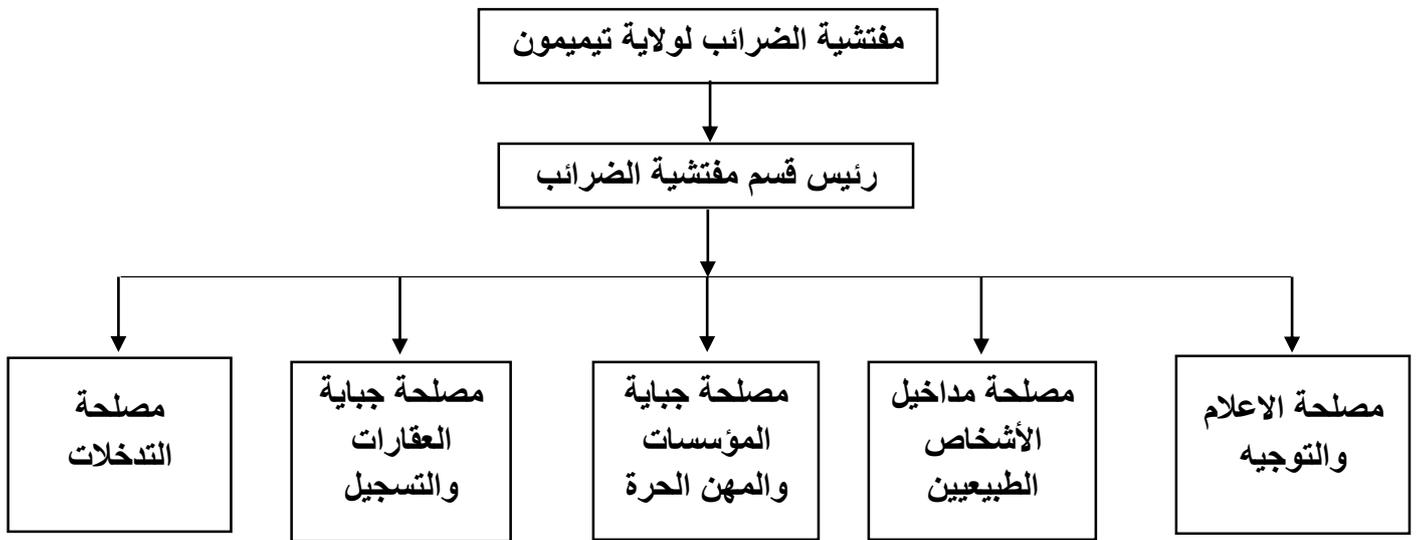
<sup>2</sup> معلومات مقدمة من طرف عمال مفتشية الضرائب بتيميمون.

7- تسعى مفتشية الضرائب التي تشجع المواطنين للمشاركة في ميزانية الدولة حسب طاقته المالية من خلال الالتزام بدفع الضريبة من طرف المكلفين بها حيث يتم تحصيلها مما يؤدي الى زيادة إيرادات الخزينة التي تستفيد منها الدولة في تغطية نفقاتها العامة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب ولاية تيميمون

سنوضح الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب بولاية تيميمون والتي تضم:

الشكل (4): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب تيميمون



المصدر: وثيقة مسلمة من طرف مفتشية الضرائب تيميمون.

الفرع الثالث: شرح الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب ولاية تيميمون

انطلاقا من الهيكل التنظيمي السابق، ثم استخلاص مهام المصالح المكونة للمفتشية الموضحة من خلال التالي<sup>1</sup>:

1- رئيس قسم مفتشية الضرائب:

يشرف رئيس المفتشية على جميع الاعمال التي تقوم بها كل مصلحة من المصالح المكونة للمفتشية، وهذا من خلال مراقبة سير العمل ومدى تنفيذ القوانين من طرف رؤساء المصالح .

2- مصلحة الاعلام والتوجيه:

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف عمال مفتشية الضرائب تيميمون.

يعتبر همزة وصل بين المكلفين بالضريبة ككل ومفتشية الضرائب، والتي لابد عليها ان تحاول سعيها في ارسال حوار مباشر بن الهيئة والمكلفين بتقديم شروحات تخص اليات الوعاء، فمن المهام التي يتولاها هذا المكتب هو توجيه المكلف بالضريبة الى احسن الطرق القانونية لتسوية حالته الضريبية، وتزداد أهمية خاصة كون اغلب المكلفين يجهلون القواعد العامة للقانون الجبائي.

ويظهر أيضا دور هذا المكتب من خلال توجيهاته وافادة التجار والمواطنين بالقوانين والتغيرات والتسهيلات التي قد ترد من حين لآخر، والمستفيد الوحيد هو المكلف، لانه يكون على علم بالعلاقة التي بينه وبين الجباية وكل ما يقوم به هذا المكتب، وهو دور اعلامي توجيهي وهنا يكمن الدور التوجيهي لهذا المكتب.

### 3- مصلحة مداخل الأشخاص الطبيعيين: تتضمن هذه المصلحة:

الضريبة على الدخل الاجمالي: على المكلفون بالضريبة الجدد ان يكتبوا ويرسلوا الى مفتشية الضرائب التابعين لها تصريحا بالوجود في 30 يوم من ممارستهم لعملهم المهني، حيث توجب الإدارة الجبائية المكلفين بالضريبة ان يرسلوا قبل 30 افريل من كل سنة تصريحا اجمالي لكل مداخلهم وارباحهم حيث تحدد الإدارة الجبائية نموذج منه باستثناء الخواص الذين يحققون فوائض القيمة الناتجة من التنازل بمقابل العقارات المبنية وغير المبنية<sup>1</sup>.

### 4- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة: وتضم هذه المصلحة مكاتبين<sup>2</sup>:

المكتب الأول: يهتم بمراقبة ملفات التجارة (أصحاب المهن الحرة).

المكتب الثاني: يهتم بمراقبة ملفات المؤسسات وهي مصلحو الضرائب على أرباح الشركات.

للمصلحة نوعين من النانظمة تفرض على الاشخاص المعنويين، النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

النظام الحقيقي: ويطبق على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات مهما كان رقم أعمالهم.

حيث تقوم هذه الأخيرة بالمهام التالية:

- القيام بمختلف الإحصاءات الجبائية.
- الرد على شكايات المكلفين بالضريبة في حالة وجودها.

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف عمال مفتشية الضرائب تيميمون  
<sup>2</sup> معلومات مقدمة من طرف عمال مفتشية الضرائب تيميمون

- مراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة الشهرية والفصلية والسنوية.
- تسيير ومراقبة وتجديد مختلف الملفات.
- مراقبة معدلات التحصيل الجبائية.
- الرقابة على المستندات من خلال مراقبة فواتير TVA اذا كانت حقيقية.
- التأكد من ان رقم الاعمال المصرح به شهريا من طرف المكلف بالضريبة هو نفسه السنوي.
- اعداد مختلف الاشغال المتعلقة بالتحصيل.

5- مصلحة جباية العقارات والتسجيل: تضم هذه المصلحة مكتبين وهما:

أ- مكتب التسجيل: يدخل فيها كل الاعمال التي تتم في: البنوك مثل عقود تجارية... الخ والتي تتم في المحكمة مثل عقد الزواج، عقد الهبة... الخ، وكل العمليات قام بها الموثق سواء الناتجة عقود الياجار، او عقود الحيازة... الخ

ب- مكتب الرسم العقاري: يدخل ضمن المداخل العقارية المتأتية من تاجير الممتلكات المبنية وغير مبنية مايلي:

- تاجير العقارات واجراء العقارات المبنية مثل: المنازل السكنية او المصانع او المحلات او المكاتب... الخ

- تاجير المحلات التجارية او الصناعية غير مجهزة بعنادها شريطة ان تتدرج هذه المداخل ضمن ارباح مؤسسة صناعية، تجارية، حرفية، مستثمرة او مهنية غير تجارية

- تاجير ممتلكات غير مبنية مهما كانت طبيعتها بما فيها الاراضي الفلاحية

- تاجير قاعات الحفلات والاعياد السوقية الذي يخضع بعنوان الضريبة على الدخل الاجمالي.

6- مصلحة التدخلات: وتتمثل مهامها في:

- البحث عن المعلومات الضريبية من خلال الخزينات العمومية للمقبوضات والمشتريات.
- القيام بمحاضر معينة للدخل اليومي للمكلفين بالضريبة من تجار وحرفيين.
- القيام بمعاينة العتاد المقننر في اطار الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ووكالة القرض المصغر.

المطلب الثالث: نبذة تاريخية عن قبضة الضرائب ولاية تيميمون

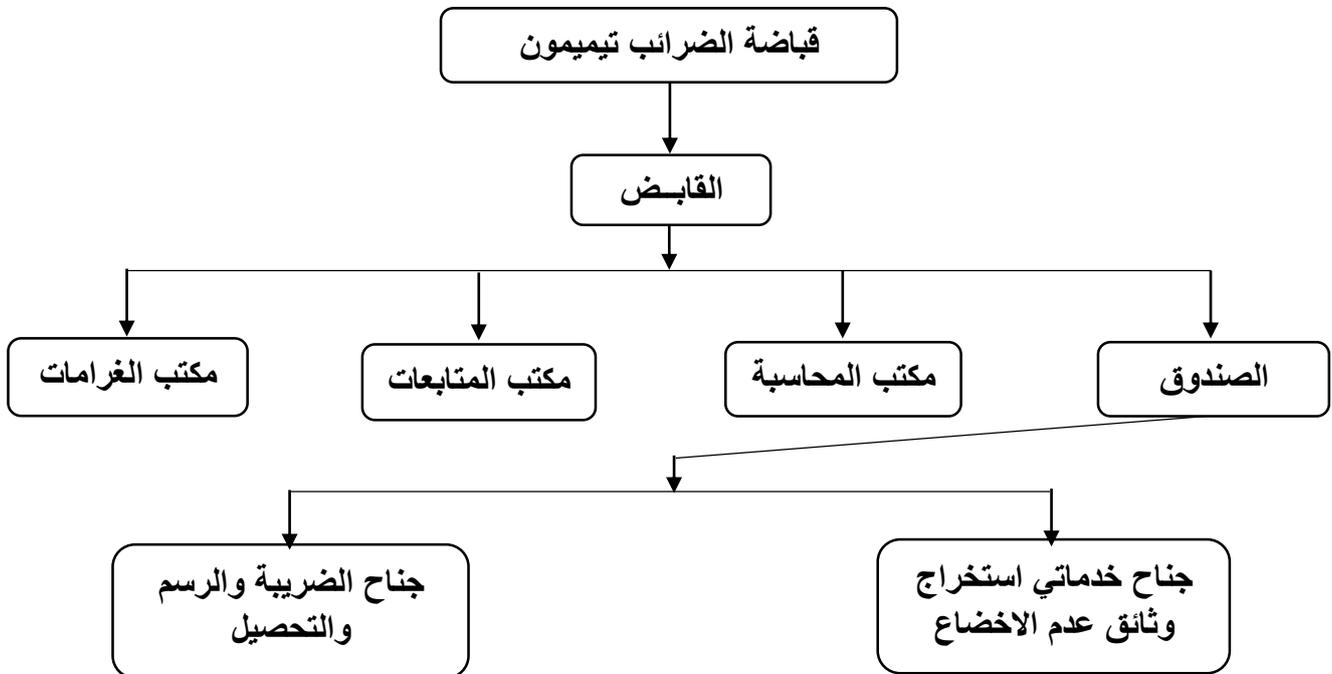
الفرع الاول: نشأة وتعريف قبضة الضرائب ولاية تيميمون

أولاً: النشأة: تأسست قبضة تيميمون بمقتضى مرسوم 95/02 المؤرخ في 95/02 وقد تم الافتتاح الرسمي للقبضة يوم 02-05-95 وهي ادارة كباقي الادارات الوطنية تسعى في تسهيل وتوثيق العلاقة بين الضرائب والمساهمين وذلك خدمة لمصالح الدولة والمجتمع وبالتالي يقوم مواطنو الضرائب بقبض المبالغ المالية من الاشخاص وتوجيههم الى احسن السبل لانجاز العملية لفائدة الخزينة العمومية او يقدمون من جهة اخرى وظيفة خدماتية من استخراج الوثائق الخاصة بالجبابة<sup>1</sup>.

ثانياً: تعريف قبضة ولاية تيميمون: هي ادارة جبائي ذات طابع مالي وخدماتي، تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم وفق قواعد قانونية تدعى "القانون الجبائي" وتدفع فيذوي الحقوق في حدود اقتصادها القانوني ولها علاقة مع مختلف الادارات الاخرى مثل العدالة، البنك، البريد... فتتكفل بتحصيل مبالغ الغرامات التي تفرضها العدالة على مرتكبي الجرح، وتحصيل مبالغ المساهمين الذين يدفعون مستحقاتهم بشيكات بنكية وصكوك بريدية. ونشير الى ملاحظة مهمة ان هناك قباضتين، قبضة الضرائب وقبضة البلدية وتختص هذه الاخيرة في تحصيل ضريبي خاص ببعض الخدمات التي تقدمها مصالح البلدية من تطهير وعمليات النظافة<sup>2</sup>.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي الخاص بقبضة الضرائب ولاية تيميمون

الشكل (5): الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب تيميمون



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف قبضة الضرائب تيميمون

<sup>1</sup> وثيقة مسلمة من طرف قبضة الضرائب تيميمون.

<sup>2</sup> وثيقة مسلمة من طرف قبضة الضرائب تيميمون.

### الفرع الثالث: شرح الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب ولاية تيميمون

ويتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

**القابض:** يعتبر القابض المسؤول الاول على تسيير نشاطات القباضة، وبدونه لاتتم هذه العمليات فهو الممثل الرئيسي في كل امضاء وثيقة تستخرج من القباضة، فمن مهامه الحرص على السير اللامتثل للعمليات والوظائف الخاصة بالقباضة.

**الصندوق:** بما ان جميع العمليات التحصيلية للضرائب تتم عن طريق الشباك، اين يتم استقبال التجار وغير التجار من اجل تقديمهم الخدمات اللازمة.

ينتقى امين الصندوق مهام التسليم والاستلام وتقديم بعض الخدمات الخاصة بنشاط القباضة من طوابع اثناء هذه العمليات، يستعين امين الصندوق ب "دفتر الصندوق" الذي يسجل فيه كافة العمليات نوع كل عملية ورقم الحساب الخاص بها وتسليم قسيمة اثبات تتم يوميا مع مراعاة تسديد الدين اي الوصل – ولاتقل هذه المصلحة اهمية لانها تمثل نقطة لقاء بين المساهين والقباضة. وفي نهاية كل يوم يقوم امين الصندوق بغلق الحسابات حتى تتم عملية الجرد الكلي لمداخل اليوم وكذا المصاريف.

وتسمى هذه العملية بغلق دفتر مداخل الصندوق وهذا لاجراء العمليات الحسابية لاطهار المجموع الكلي، تاتي بعدها مسودة الصندوق التي لها ارتباط وثيق بدفتر مداخل الصندوق.

وهذا لكون الاخيرة تحتوي على مجال المبالغ المالية الموجودة في الخزنة المالية، لهذا لا يمكننا على الاطلاق الاستغناء عنها (مسودة الصندوق) لانها تضبط كافة المحاسبة اليومية.

وقد سبق ان ذكرنا ان القباضة تقوم بتسديد بعض المصاريف الى ذوي الحقوق نذكر منها:

- دفع مصاريف بعض معطوبي الحرب من القباضة وذلك بالتنسيق بين الهيئة المختصة بشؤون معطوبي الحرب والخزينة العمومية مرورا بقباضة الضرائب المتواجدة بها هؤلاء الافراد.

- دفع اجور العمال وهذا في ظل التنسيق الدائم بين هاتين الادارتين نظرا لتواجدهما ونفس الاقليم الجغرافي.

- تعويض التجار باحكام الثبوت، كخطا في تصدير ديونه بالزيادة.

اخر مايقوم به امين الصندوق هي جرد المبالغ المالية التي دخلت الخزينة المالية في دفتر خاص يسمى سجل المبالغ المالية.

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف عمال قباضة الضرائب تيميمون.

**مصلحة المحاسبة:** يعتبر دور المحاسبة المضافة لان هذه العملية يتم الاعداد ويختص الاعمال التي تمت في الشباك وتصحح سجل الالخطاء التي يقع فيها امين الصندوق اثناء مهامه وعملية الجرد اليومي، لم تقتصر على التصحيح فقط بل تمهد الطريق الى عملية اخرى تتمثل في المحاسبة الخاصة بذلك الشهر، اذن في نهاية الشهر تقوم هذه المصلحة بتصفية الدفاتر الخاصة بتسجيل العمليات الحسابية، وكل ذلك من اجل حصر قيمة المداخل الاجمالية والتي بطبيعتها توزع حسب ترتيب موجه من طرف الدولة حسب المناطق.

**مصلحة المتابعة:** لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية، لذا وضع مكتب يتراسه رئيس المتابعة ويمثل مجموعة من الاعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب الضريبي من طرف التجار، ومن جملة الصلاحيات التي خولها لهم القانون.

**مصلحة الغرامات:** تقوم هذه المصلحة على تطبيق الاحكام الصادرة ضد افراد ارتكبوا مخالفات ومايلها من دفع غرامات مفروضة عليهم من طرف القاضي.

من خلال دراستنا لمختلف المصالح ومهام كل مصلحة يتجلى لنا اكثر دور القباضة الذي يتسم بصفتين، صفة ادرارة واخرى ومالية.

الجانب المالي يقوم باستقبال المساهمين واستلام الاموال بمختلف الطرف التي يستطيع المكلف التسديد بها منها:

\* التسديد النقدي

\* التسديد بواسطة شيك بنكي

\* التسديد صك بريدي

\*التسديد بواسطة صك الخزينة العمومية

اما الجانب الاداري فيتمثل في تقديم خدمات ادارية للمساهمين وغير المساهمين وتتمثل هذه الخدمات في وثائق رسمية تستخرج لدى مصالح الضرائب وهي كالتالي:

شهادة عدم الخضوع للضريبة: هي وثيقة يطلبها المواطن من مصلحة الضرائب تدل على برائته من الجبائية او الغرامة المفروضة،ولها نوعان فالتجار تقدم لهم شهادة الخضوع اما غير التجار تقدم لهم شهادة عدم الخضوع.

شهادة اثبات الدين: وهي وثيقة عكس شهادة عدم الخضوع، اذ تثبت قيمة الدين التابع للمدين.

## المبحث الثاني: اهم الإصلاحات التي تسعى مديرية الضرائب بتيميمون الى تطبيقها من اجل الزيادة في إيراداتها الضريبية

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى اهم الإيرادات الجبائية المحصلة عن مديرية الضرائب بتيميمون، وتحليل وتقييم هذه الإيرادات خلال الفترة الممتدة من 2018-2021. بالإضافة الى معرفة اهم الإصلاحات الذي عرفتها مديرية الضرائب بتيميمون قصد الزيادة في الإيرادات المحلية.

### المطلب الاول: عصنة الادارة الجبائية

#### الفرع الأول: الافاق المستقبلية للمديرية العامة للضرائب

##### وتجلى فيما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: مديريات كبريات المؤسسات (مصلحة متجهة نحو النجاعة):

منذ اكثر من عشرية باشرت الادارة الجبائية في اصلاحات عميقة مست هياكلها واحكامها الجبائية بوتيرة متزايدة قصد تحقيق ادارة خدماتية تجسد مبدا المحور الجبائي الوحيد.

تمت سنة 2006 اول مرحلة بانشاء مديرية كبريات المؤسسات مكلفة بتسيير ملفات الشركات الكبرى، ويعتبر نوعية الخدمة من اولويات برنامج تحديث الادارة الجبائية حيث ان يستجيب للضروريات مرتبطة بكل تحسين استقبال المكلفين بالضريبة وكذا المردودية المالية.

ثانياً: مراكز الضرائب (تحسين نوعية الخدمة، اولية استراتيجية):

حرصاً من المديرية العامة للضرائب على نوعية الخدمة المقدمة، ارتأت الادارة الجبائية ان تدرج جانب النوعية ضمن استراتيجيتها الشاملة قصد انشاء ديناميكية جديدة للتقدم وتعزيز الوعي الجبائي. وعليه تتطلب مسالة التحديث انشاء طريقة تسيير تتمتع باكبر مسؤولية وتدعم التنظيم الجديد، لاسيما مراكز الضرائب حيث يسمح بتعميم هذه الاخيرة بتهيئة جو ملائم عبر المصالح يسهل تنفيذ المسعى الجديد لنوعية الخدمة. واكيد ان الرهانات هي في غاية الاهمية لانها تتمحور حول اهداف يمكن تقسيمها، كمايلي:

- تحسين صورة الادارة الجبائية من خلال الاستقبال الفعال

- انشاء قيمة للادارة وللمكلفين بالضريبة

- اعلام وتكوين المستخدمين فيما يخص متطلبات واهداف هذا الجانب

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف مديرية الضرائب بتيميمون.

ثالثًا: المركز الجوّاري للضرائب (من أجل تكفل احسن بالمكلفين بالضريبة الصغار):

يمثل انشاء المراكز الجهوية للضريبة المرحلة النهائية لعمية تحديث واسعة للادارة الجبائية التي كرسست تقسيم النظام الجبائي الى ثلاثة فئات...مديرية كبريات المؤسسات التي انشأت في سنة 2006 مراكز الضرائب التي انطلقت في سنة 2009 وفي المدى القريب المراكز الجوّارية للضرائب.

يمثل المراكز الجوّاري للضرائب واجهة جديدة للادارة الجبائية التي تبنت مهمة اساسية لضمان احسن نوعية الخدمة لهم من خلال تبسيط وتنسيق وتحديث الاجراءات، وعليه يتعين انتهاج مفهوم جديد يدعم التسيير حسب فئة المكلفين بالضريبة الجبائية عوضا قيامه باتمام الاجراءات الجبائية في اماكن مختلفة التي تتصف بثقلها وتعقيدها، مما يسمح له القيام بكافة هذه الاجراءات في مكان واحد ومع محاور جبائي وحيد.

رغم الانتهاء من بناء المراكز الجوّارية للضرائب في معظم الولايات الا ان البعض منها لم يدخل حيز الخدمة بعد، كالمركز الجوّاري للضرائب بولاية تيميمون. (انظر الملحق 1)

### الفرع الثاني: انشاء نظام المعلوماتية الجبائي "جبائتك"

في ظل التغيرات الحاصلة في قطاع الجباية وفي ظل كثرة الغش والتهرب الضريبيين، ارتأت السلطات العليا للبلاد ان تتبع نظام معلوماتي عصري و متطور قادر على تحسين الايرادات الجبائية والحد من اثار الظاهرتين في خفض الناتج المحلي الوطني من العائدات الجباية.

وباعتبار ادخال التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال على مستوى الادارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث والعصرنة تم انشاء نظام المعلوماتية الجبائي تحت مسمى "جبائتك" والذي انطلق رسميا في 04 افريل 2017 على مستوى مديرية الضرائب. يهدف هذا النظام الى:

-التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة

- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية

-تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية

- الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه.

## الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية تيميمون

المطلب الثاني: اهم الضرائب المحصلة لقبضة الضرائب ولاية تيميمون

في هذا المطلب سوف نقوم بدراسة ميدانية للحصيلة الجبائية لفائدة الجماعات المحلية لولاية تيميمون وذلك من خلال التعرف على اهم مصادر تمويلها من خلال إيراداتها الجبائية .

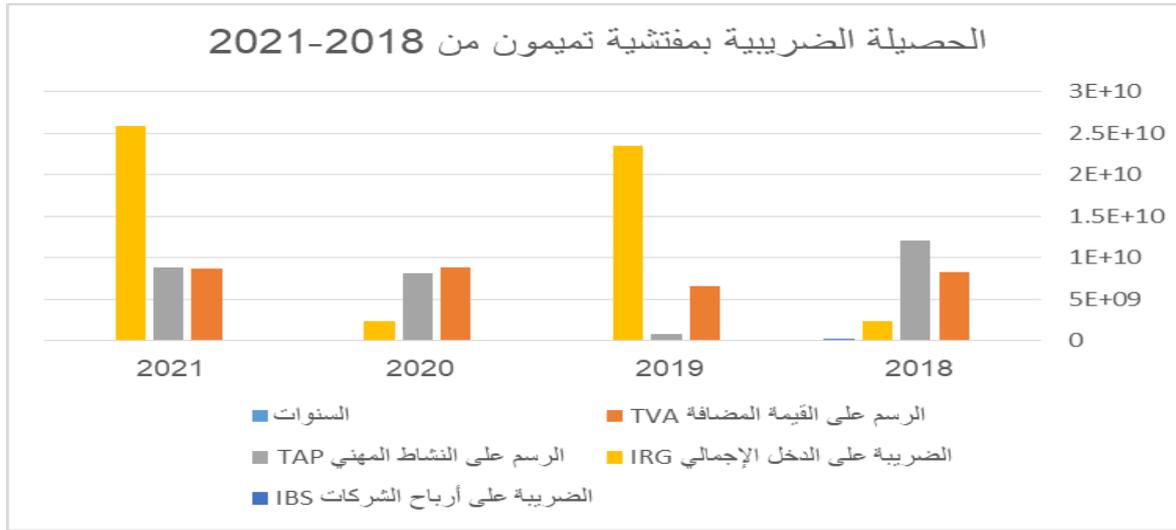
الفرع الأول: سنتطرق الى بعض المبالغ المالية التي حصلتها قبضة الضرائب تيميمون خلال السنوات من 2018 الى 2021:

الجدول (6): يمثل التحصيل العام للضرائب من 2018 الى 2021.

2021	2020	2019	2018	السنوات الضرائب
86440030.97	88232833.14	66197754.14	82410979.36	الرسم على القيمة المضافة TVA
88137153.97	81656209.91	74987849.20	120050163.93	الرسم على النشاط المهني TAP
258450979.86	239636702.10	234831337.13	241575783.30	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
6174040.00	5386121.00	3481679.00	18112511.90	الضريبة على أرباح الشركات IBS

المصدر: مقدمة من طرف قبضة اتضرائب ولاية تيميمون

الشكل (6): أعمدة بيانية تمثل يمثل التحصيل العام للضرائب من 2018 الى 2021.



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (6).

#### الفرع الثاني: تحليل وتفسير

نظرا لتقارب النسب والمبالغ (TVA, TAP, IRG, IBS) من خلال الاعمدة البيانية اکتفينا بدراسة وتحليل نسبة السنتين 2021/2020 واستنادا على معطيات قباضة الضرائب يتضح لنا ان نسبة الزيادة للقيمة المالية للرسم على القيمة المضافة (TVA) قدرت بـ 0.97% بينما الرسم على النشاط المهني (TAP) شهد زيادة بين السنتين 2020 و2021 قدرت بـ 10.79%، في حين قدرت نسبة الزيادة في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بـ 1.14%، اما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (IBS) فقدت الزيادة بـ 1.07%.

ومن خلال ذلك نستنتج ان نسبة الزيادة للقيمة الاجمالية لاهم الضرائب التي اخذناها في الجدول رقم (06) قد قدرت بـ 13.97% خلال السنتين 2020-2021 ويرجع سبب هذه الزيادة الى التوسع في النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى التعديلات والإصلاحات الجذرية المستمرة للنظام الجبائي التي يقوم بها المشرع الجبائي الجزائري بهدف زيادة فعاليته فهي تعتمد على القطاع الضريبي بنسبة كبيرة من اجل تغطية نفقاتها ومحاولة النهوض بالاقتصاد الوطني.

#### المطلب الثالث: الایردات الضريبية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية ولاية تيميمون

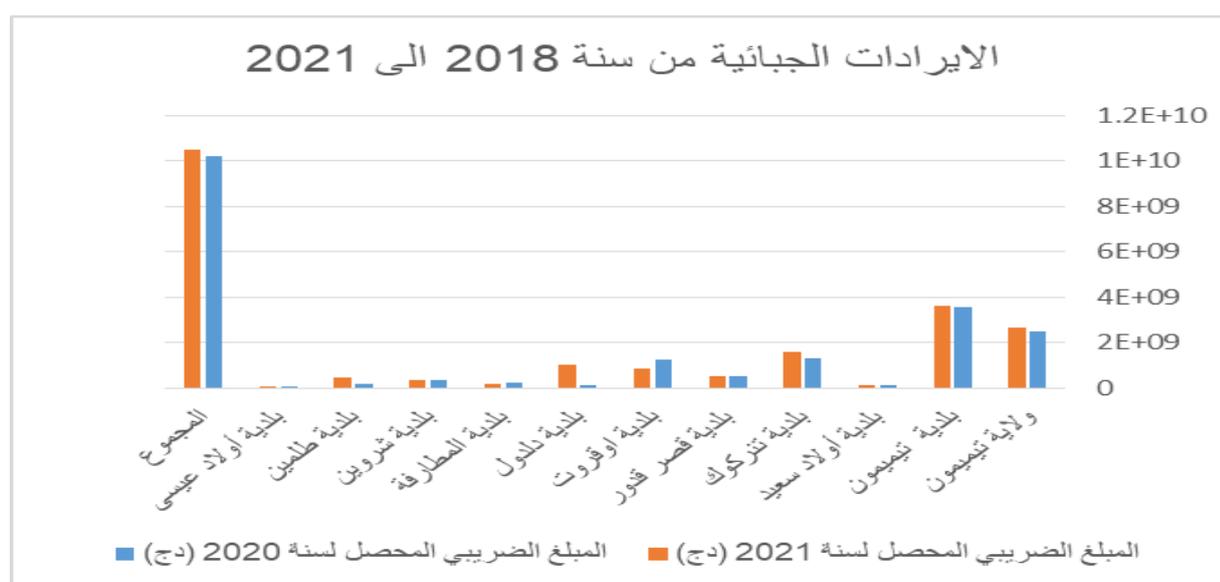
الفرع الأول: سنوضح في هذا الفرع اهم الایردات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية الجماعات المحلية

الجدول (7): الإيرادات الجبائية لفائدة حساب الجماعات المحلية لسنة 2020 - 2021

الجماعات المحلية	المبلغ الضريبي المحصل لسنة 2020 (دج)	المبلغ الضريبي المحصل لسنة 2021 (دج)	نسبة التقدم
ولاية تيميمون	24.822.201.35	26.698.656.57	7.56%
بلدية تيميمون	35.394.638.12	36.181.389.95	2.22%
بلدية أولاد سعيد	1.423.348.96	1.002.416.54	-29.57%
بلدية تتركوك	12.811.511.61	15.748.534.45	22.92%
بلدية قصر قدور	5.340.030.60	4.964.947.83	-7.02%
بلدية اوقروت	12.425.703.27	8.710.575.05	-29.90%
بلدية دلدول	1.174.303.16	10100.988.36	-6.24%
بلدية المطارفة	2.541.305.04	1.675.289.09	-34.08%
بلدية شروين	3.372.118.05	3.543.764.35	5.09%
بلدية ظلمين	1.677.026.95	4.360.857.58	160.04%
بلدية أولاد عيسى	838.190.36	595.790.57	-28.92%
المجموع	101.820.377.47	104.583.210.34	2.71%

المصدر: مقدمة من طرف قبضة الضرائب تيميمون.

الشكل (7): يمثل أعمدة بيانية الإيرادات الجبائية لفائدة حساب الجماعات المحلية لسنة 2020 - 2021



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (7).

### الفرع الثاني: مناقشة النتائج

من خلال الاعددة البيانية الخاصة بالحصيلة الضريبية السنوية لفائدة حساب الجماعات المحلية لولاية تيميمون للسنتين 2020 و 2021 يتضح لنا ان حصيلة ولاية تيميمون كانت متقاربة خلال هاتين السنتين حيث ارتفعت الحصيلة من المبلغ 24.822.201.35 دج لسنة 2020 الى 26.698656.57 دج لسنة 2021 بنسبة قدرت بـ 7.56%. اما بالنسبة للبلديات نلاحظ ان بلدية ظلمين تحقق اعلى نسبة من التقدم والتي قدرت بـ 160.04%. لكن من حيث المبلغ المحصل فبلدية تيميمون حصلت اكبر مبلغ بين البلديات بالرغم من ان نسبة التقدم كانت صغيرة ومقدرة بـ 2.22%، حيث كان المبلغ المحصل لسنة 2020 هو 35.394.638.12 دج وفي سنة 2021 بـ 36.181.389.95 دج. ومن ناحية الانخفاض فنلاحظ بلدية اوقروت تمثل اصغر نسبة والتي قدرت بـ (-29.90%).

ومنه نستنتج ان نسبة الزيادة لمجموع المبالغ الضريبية المحصلة لفائدة حساب الجماعات المحلية الموضحة في الجدول (7) قدرت بـ 2.71% من قباضة الضرائب خلال السنتين 2020 و 2021 ويرجع ذلك الى التعديلات والإصلاحات المستمرة للنظام الضريبي.

### خلاصة:

تتعدد وتتنوع المصادر المالية الخاصة بتمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر في مختلف القوانين، حيث تتمثل أهم مصادر تمويل الميزانية في الموارد الجبائية.

وتعتبر الموارد الجبائية أهم مصدر من مصادر التمويل مما جعل السلطات الحكومية تعمل على تعبئة الموارد العائدة من الجماعات المحلية، ومحاولة تحسين التسيير في الإدارة المحلية، ولا يتجسد ذلك إلا بتضافر الجهود الوطنية لاجل الرفع من الحصيلة الجبائية المحلية والقضاء على العجز في ميزانية الولاية التي تعتبر خلية أساسية في المجتمع الجزائري.

وفي الأخير تم التوصل الى توضيح الية الجباية كالية لتفعيل التنمية المحلية وذلك من خلال دراسة وتحليل مكونات الجباية لولاية تيميمون من TVA, TAP, IRG, IBS. ومن خلا الدراسة اتضح لنا ان الإيرادات الجبائية لولاية تيميمون في تزايد مستمر خلال الفترة 2021/2018.

### خاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على الجماعات المحلية واهم الاصلاحات التي مست النظام الضريبي، لتحسين الإدارة الجبائية والزيادة من حصيلتها، وحتى نلم بالموضوع قمنا بتوضيح مفاهيم حول عصرنة الجباية المحلية والجماعات المحلية وهذا بغية الربط بين النظام الجبائي والجماعات المحلية.

الجزائر وعلى غرار الدول، فان موضوع التنمية فيها يدخل ضمن اولويات السلطات المحلية، حيث تمثل الجماعات المحلية المحرك الاساسي لعجلة التنمية المحلية في الجزائر، ولكي تقوم هذه الاخيرة بدورها الفعال فقد كان لزاما على الدولة توفير جميع الوسائل لها لاسيما المالية بغية القيام بهذه المهمة، ونجد على راس الموارد المالية الجباية التي تمثل اهم مصدر من مصادر تمويل الجماعات المحلية. ولكن من خلال الدراسة تبين لنا انها غير قادرة على تغطية النفقات المحلية بشكل كامل، مما يجعل الجماعات المحلية تلجأ الى الاعانات الحكومية لتغطية هذا العجز.

وهذا ما يجعل تطوير التحصيل الضريبي مرهون بمدى نجاح الاصلاحات الجبائية وبذل المزيد من الجهود بغية تفعيل النظام الجبائي وعصرنته، لزيادة فعالية الرقابة الجبائية التي تسعى للحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، حتى تتمكن الجماعات المحلية من ترقية اعمالها التنموية وتوفير خدمات ذات نوعية جيدة.

ويمكن اختبار صحة الفرضيات من خلال:

ان الموارد الجبائية احد العوامل التي تساعد في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وقد اثبتت الدراسة صحة الفرضية بحيث الموارد الجبائية تعتبر مصدر رئيسي لتمويل ميزانية الجماعات المحلية.

ان الاصلاحات الجديدة لنظام الضريبي الجزائري سوى حلقة جديدة من الاصلاحات، وقد اثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية لان تطوير التحصيل الضريبي راجع لنجاح الاصلاحات الجبائية.

الجباية مجموعة الضرائب والرسوم التي تقتطع كليا وجزئيا لصالح الجماعات المحلية، واثبتت صحتها لان الدولة تقتطع نسب من بعض الضرائب لفائدة الجماعات المحلية.

ان الايرادات الجبائية موردا اوليا لميزانية ولاية تيميمون، واثبتت صحتها لانه توجد علاقة معنوية بينهما بحيث كلما زادت الايرادات الجبائية زادت مردودية ميزانية الولاية.

النتائج:

بعد معالجة لمختلف جوانب الموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- الجزائر تتبع منهج صحيح يقودها الى تحسين وتطوير التحصيل الضريبي، يعمل المشرع الجبائي الجزائري جاهدا الى الوصول لنظام ضريبي كفاء يحقق مساعي الدولة ويغطي احتياجاتها دون الاعتماد على الجباية البترولية التي ستتضاءل محاصيلها تدريجيا.
  - رغم المجهودات التي انتهجتها الجزائر في سبيل اصلاح وتطوير الادارة الضريبية لازالت غير قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمتمثلة في التهرب الضريبي.
  - مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، ورغم الانتهاء من بنائها في معظم الولايات، الا ان البعض منها لم يدخل حيز الخدمة بعد.
  - النظام المعلوماتي الجديد لم يدخل حيز الخدمة بعد، حيث يتطلب هذا الاخير تكوين خاص للموظفين وتجهيز حديث لعتاد وبرامج الاعلام الالي.
  - الجباية المحلية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال الضرائب والرسوم الموجهة لصالح الجماعات المحلية وهي من اهم مصادر تمويل الجماعات المحلية.
  - بصفة عامة نقول ان موارد الجماعات المحلية تبقى ضئيلة ولا تكفي لتمويل او زيادة في المشاريع والمخططات التنموية مما يؤدي الى حدوث عجز لدى الجماعات المحلية.
- التوصيات: ومن خلال النتائج نقترح التوصيات التالية:**
- الادارة الفعالة للنظام الجبائي.
  - يجب استغلال الهياكل الجديدة، من خلال انهاء العمل بنظام المفتشيات وقباضات الضرائب التي تدرج ضمن الهياكل الجبائية القديمة.
  - ضرورة العمل على مصادر محلية جديدة والتنوع فيها لزيادة القدرة على تمويل المشاريع التنموية.
  - ضرورة تسريع وتيرة تعميم تطبيق نظام المعلومات الجبائي الجديد على جميع الهياكل الجبائية عبر التراب الوطني.
  - انشاء هيئة على مستوى المديرية العامة للضرائب تتكفل بالمتابعة الميدانية لانجاز برنامج العصرية، واعداد التقارير الدورية من اجل الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا البرنامج والبحث عن افضل الحلول لتفادي المزيد من التأخير.

### أفاق الدراسة:

لقد عالجت المذكرة مدى نجاعة النظام الضريبي في ظل الإصلاحات الجديدة في تفعيل إيرادات الجماعات المحلية في الجانب الميداني للدراسة، أما في الجانب النظري فقد مست جميع الجوانب المتعلقة بالنظام الضريبي وعصرنته والجماعات المحلية ومصادر تمويله.

يعتبر موضوع عصرنة النظام الضريبي ذو ابعاد متعددة، ويمكن تناوله من جوانب عديدة كدور النظام الضريبي في التنمية الاقتصادية ، وعليه يمكن ان تشكل هذه الجوانب التي لم تتناولها المذكرة مجالاً بحثياً لبحوث ودراسات أخرى.

### قائمة المراجع والمصادر:

#### الكتب:

- 1/ يونس احمد البطريق،النظم الضريبية، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2001.
- 2/ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية، مدخل تحليلي تطبيقي، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- 3/ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية الدار الجامعية 2001.
- 4/ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.

#### الاطروحات:

- 1/ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير-بسكرة، 2015/2014.
- 2/ قاشي يوسف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 2015/2014.
- 3/ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2016/2015.
- 4/ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006.
- 5/ احمد وشان، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، 2017/2016.

## قائمة المصادر والمراجع

6/ خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

7/ دراسة صياف عصام، اثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر 2017-2018.

8/ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

### المذكرات:

1/ رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014.

2/ مهري سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم المكتبات، تخصص اعلام علمي وتقني، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2005/2006.

3/ بن دايدة سلمى، نفقات الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2009.

4/ قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008.

5/ صورية بن عياد، الجباية والتنمية الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم التسيير اختصاص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، 2004/2005.

6/ وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب، دراسة واعق المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم الاقتصاد، كلية العلوم والاقتصاد والتسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2004/2005.

7/ عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012.

## قائمة المصادر والمراجع

- 8/ مروة زحاف، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، 2020/2019.
- 9/ بعيو ليلي، دوخان مريم، دور الجماعات المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة ضمن متطلبات ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، 2021/2020.
- 10/ زين الدين بكاري، عبد الرزاق سبة، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية- ادرار، 2019/2018.
- 11/ بلعمر لطفي، الايرادات الجبائية للجماعات المحلية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص دولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، 2021/2020.
- 12/ بغدادي خضراء، هدور توتة، الجباية المالية كالية لتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي- تاسوست- جيجل، 2018/2017.
- 13/ زمور نعيمة، بوالريب فاتن، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص ادراة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، 2017/2016.
- 14/ زغبة رضا، مناصري عبدالكريم، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مذكرة مكلمة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2020/2019.
- 15/ اعراب كريمة، عمرو نعيمة، إيرادات الجماعات المحلية بلدية وولاية بجاية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2016/2015.

## قائمة المصادر والمراجع

- 16/ فروج نبيل، اليات الرقابة على تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية ودورها في ترشيد النفقات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2019/2018.
- 17/ حينوني وهيبية، حفيان فاطمة الزهراء، اثر ترشيد النفقات العامة على ميزانية تجهيز الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، 2017/2016.
- 18/ عميرة نريمان، رمول سامية، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020.
- 19/ ريمة بولعلس، منيرة زليليف، نظام الوصاية على الجماعات المحلية في الجزائر ودوره في ترشيد الانفاق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2017/2016.
- 20/ بوعفار عبد الحق، التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014.

### المجلات:

- 1/ بورنيسة عبد النور، تعقيدات النظام الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10/العدد 1 (2021).
- 2/ محمد بودالي، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كاسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجبائية نموذجاً-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 05 (العدد 02)، 2016.
- 3/ رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر - عصرنة الإدارة الضريبية انموذجاً- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 02، 2020.
- 4/ لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005.

## قائمة المصادر والمراجع

- 5/ توفيق بن الشيخ، الدراجي لعفيفي، الجباية المحلية والاستقلال المالي للبلديات في الجزائر، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد04 (2018)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- 6/ مراد كواشي، جمعة شرقي، دور الإيرادات الجبائية في تمويل التنمية المحلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد38، الفصل الأول ل2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي.
- 7/ سمير بن عياش، سياش ليندة، اصلاح نظام الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد 6 (4)، مارس 2019.
- 8/ علي سايح جبور، صفية يخلف، الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف.
- 9/ دراسة إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيما بنت حميد بن عبد الله العبوي، اثر رقمته النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)/المجلد 2 العدد 1 سنة 2020.
- 10/ احمد وشان، بلعوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كاداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 17- جانفي 2017.
- 11/ حسن ركي، سمير عماري، واقع وافاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة 20 اوت 55، مجلد 3 العدد 1، جوان 2020.
- 12/ بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية، حالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي العدد 8 جامعة تيارت، الجزائر.
- 13/ دراسة سمير أبو مدلة واحمد أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2013، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2013، 1 (1).
- 14/ عمران عبد الحكيم، واقع التحصيل للإيرادات الجبائية في بلدية المسيلة، إيضاحات من تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، مجلة افاق علمية، المجلد13 العدد5 سنة 2021.

## قائمة المصادر والمراجع

15/ سميرة جمعي، موزارين عبد المجيد، فعالية الجباية المحلية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية- دراسة حالة الجزائر والمغرب، مجلة مراجعة إدارة المغرب للمنظمات المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2018.

16/ عماري سمير، احسن ركي، واقع وآفاق تحديث الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة 20 اوت 55، مجلد 3 العدد 1، جوان 2020.

### المراجع باللغة الأجنبية:

1/ F.M.I, La Réforme Fiscale en Algérie, Contribution à la Réflexion, Rapport de F.M.I, (1988).

### القوانين والتشريعات:

1/ المديرية العامة للضرائب، الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب، 2014.

2/ المادة 67 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم 15-1، المؤرخ في 23 يوليو 2015، المتضمن قانون المالية التكميلية، سنة 2015.

3/ الإجمالي للمكلف بالضريبة نص المادة من قانون الضرائب المباشرة.

4/ المادة 161 من قانون الرسم على رقم الاعمال 2017.

### المصادر:

1/ Shekar, Bandi; Malikarjun, Angadi; j, shivarama; 2017.

2/ [http://mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques\\_accueil\\_site.pdf](http://mfdgi.gov.dz/images/pdf/Statistiques_accueil_site.pdf).

3/ زميري نعيمة الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة بشار سنة 2012.

4/ وثائق ومعلومات مقدمة من طرف مديرية الضرائب تيميمون.

### المواقع الالكترونية:

1/ [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

الملحق 1

